مجموعة بنك البحرين الوطني

البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2021

مجموعة بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

المحـتويات الصفحة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين **1**
بيان المركز المالي **6**
بيان الربح أو الخسارة **7**
بيان الدخل الشامل **8**
بيان التغيرات في حقوق الملكية **9**
بيان التدفقات النقدية **11**
إيضاحات حول البيانات المالية **12**
المنشأة 12
السياسات المحاسبية الهامة 12
إدارة المخاطر المالية 24
أثر جائحة الكورونا (COVID – 19) 26
النقد وما في حكمه 26
سندات الخزينة 26
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى 27
قروض وسلفيات 27
أوراق مالية استثمارية 32
الاستثمار في شركات زميلة 34
فوائد مستحقة وموجودات أخرى 35
عقارات ومعدات 35
الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى 35
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى 36
قروض بموجب عوقد إعادة الشراء 36
ودائع العملاء 36
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى 37
صافي مخصصات انخفاض القيمة 37
المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية 38
الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعملات الأجنبية 38
رأس المال 40
نظام حوافز الموظفين بالأسهم 41
الإحتياطيات 41
التخصيصات المقترحة 41
إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد 42
صافي دخل الرسوم والعمولات 42
إيرادات أخرى 42
تكلفة الموظفين 43
مصروفات تشغيلية أخرى 43
صافي المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية 43
الأطراف ذوي العلاقة 44
أصول تحت الإدارة 45
التوزيع الجغرافي 45
التوزيع القطاعي 45
تمركز مخاطر الإئتمان 46
مخاطر أسعار الفائدة 49
مخاطر السوق 52
المعلومات القطاعية 53
تواريخ الاستحقاق ومخاطر السيولة 55
نسبة صافي التمويل المستقر 59
تكلفة منافع نهاية الخدمة 63
الدعاوى القضائية 63
الربحية والأرباح النقدية للسهم الواحد 63
التصنيف المحاسبي 64
متوسط الأرصدة 66
الموجودات والمطلوبات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية 66
ملاءة رأس المال 67
نظام حماية الودائع 67

إفصاحات إضافية - أثر جائحة كورونا (كوفيد - 19) **69**

كي بي ام جي فخرو ذ.م.م.
التدقيق
الطابق الثاني عشر
برج فخرو
صندوق بريد ٧١٠، المنامة
مملكة البحرين

تليفون : ٢٢٤٨٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس : ٢٢٧٤٤٣ ١٧ ٩٧٣+
الموقع الإلكتروني : www.kpmg.com/bh
س.ت : ٦٢٢٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

مجموعة بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
ص.ب 106
المنامة
مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك البحرين الوطني ش.م.ب. ("البنك") والشركات التابعة له (معًا "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021، وبيان الربح أو الخسارة الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

كي بي ام جي فخرو، هي شركة بحرينية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين.
وهي عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة التنفيذية إلى كي بي ام جي العالمية التعاونية
(كي بي ام جي)، مؤسسة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.

انخفاض قيمة القروض والسلفيات

(راجع استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة في إيضاح 2(د)، وسياسة انخفاض القيمة في إيضاح 2 و(10) والإيضاح (8) والإفصاح عن مخاطر الائتمان في إيضاح (3)) في البيانات المالية الموحدة.

امر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب: • أهمية القروض والسلفيات والتي تمثل 53% من مجموع الموجودات. • انخفاض قيمة القروض والسلفيات يشمل: - تقديرات وأحكام معقدة تتعلق بتوقيت واحتساب انخفاض القيمة، بما في ذلك قابلية انحياز الإدارة؛ - استخدام نماذج ومنهجيات إحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تمارس المجموعة أحكاماً جوهرية، وتضع عدداً من الفرضيات لتطوير نماذجها للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم تحديدها كدالّة لتقييم احتمالات حدوث التعثر، والخسارة الناتجة عن التعثر في السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد، المرتبطة بالموجودات المالية المعنية؛ - متطلبات إفصاح معقدة تتعلق بجودة ائتمان المحفظة، بما فيها شرح الأحكام وأهم المدخلات الرئيسية المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. • الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. • تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة. إن مثل هذه الفرضيات غير متيقنة بطبيعتها، نتيجة لجائحة الكورونا، بالإضافة للإجراءات الحكومية (أي برامج تأجيل الأقساط وحزم المساعدات الحكومية) التي زادت مستوى ممارسة الاجتهادات الجوهرية من قبل المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.	إجراءات التدقيق لمعالجة المخاطر الجوهرية المصاحبة لانخفاض القيمة شملت ما يلي: • تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة على وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وفهمنا لأعمال المجموعة وممارسة القطاع؛ • تأكيد فهمنا للإجراءات الإدارية والأنظمة، ونظم الرقابة المطبقة بما فيها نظم الرقابة على تطوير وتحديث نموذج احتساب الخسائر المتوقعة؛ **اختبار أنظمة الرقابة** لقد قمنا بإختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. لقد اختبرنا الضوابط العامة لتقنية المعلومات والتطبيقات على الأنظمة الرئيسية المستخدمة في عملية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، والتي تتضمن النظر في الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة الكورونا. وتشمل الجوانب الرئيسية لإختبار الرقابة على ما يلي: • تقييم مخاطر الائتمان على عينات من القروض المتعثرة وغير المتعثرة لاختبار نظم الرقابة حول التصنيف الائتماني وعملية مراقبتها؛ • فحص تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المعنية بإكمال ودقة المُدخلات والفرضيات الرئيسية في نموذج انخفاض القيمة حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ • فحص أنظمة الرقابة حول نقل البيانات بين أنظمة المصادر المعنية ونماذج انخفاض القيمة التي تستخدمها المجموعة؛ • تقييم أنظمة الرقابة على عملية تشغيل النموذج بما ذلك الحوكمة على المراقبة والمراجعة والاعتماد؛ • فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ مدخلات التغيرات الاقتصادية المهمة. • تقييم أنظمة الرقابة الرئيسية على حوكمة وتقييم عملية الاعتماد ومراجعة مخرجات النماذج والتعديلات التي تتم على المخرجات وتعديلات الإدارة، بما في ذلك اختيار السيناريوهات والاحتمالات المطبقة عليها. **الاختبارات التفصيلية** شملت الإختبارات التفصيلية ما يلي: • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية والفرضيات التي تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التوقعات الاقتصادية والأوزان للتأكد من المعلومات المستخدمة؛

امر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
	• إعادة احتساب جوانب مهمة من محددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان الرئيسية وفحص عينات من الأدوات المالية لتحديد إذا ما تم التعرف على محددات الزيادة الجوهرية بشكل مناسب؛ • إعادة أداء العناصر الرئيسية في حسابات نموذج المجموعة وتقييم صحة النتائج؛ • اختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. **الاستعانة بالمتخصصين** بالنسبة للمحافظ ذات العلاقة التي تم فحصها، لقد قمنا باشراك المتخصصين من كي بي إم جي، كل حسب تخصصه للمساعدة في تقييم أنظمة الرقابة على أنظمة المعلومات واختبار فرضيات الإدارة الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم ما يلي: • إشراك المتخصصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار أنظمة الرقابة على نظم المعلومات، وتسجيل البيانات في الأنظمة المستمد منها المعلومات؛ • لقد قدمنا بإشراك اخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا في: - تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ - إعادة إحتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ - تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ - تقييم معقولية شاملة للتوقعات الاقتصادية للإدارة بشكل كامل عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، والتي تعكس جودة الائتمان الأساسية واتجاهات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19). **الإفصاحات** تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة باستخدام التقديرات والأحكام وجودة الائتمان للقروض والسلفيات بالرجوع إلى المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير الأقسام المتبقية من التقرير السنوي لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة؛ فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (1) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (تعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والفقرات النافذة من المجلد رقم 6 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو سلمان منجلاي.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك 213
22 فبراير 2022

مجموعة بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2021

2020	**2021**	إيضاح	
(بملايين الدنانير البحرينية)			
			الموجودات
125.5	**123.0**	5	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
236.7	**225.7**	6	سندات الخزينة
335.4	**294.4**	7	إيدعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,173.1	**2,395.8**	8	قروض وسلفيات
1,231.4	**1,258.6**	9	أوراق مالية إستثمارية
36.7	**27.2**	10	إستثمار في شركات زميلة
112.5	**93.3**	11	فوائد مستحقة وموجودات أخرى
55.7	**64.0**	12	عقارات ومعدات
54.4	**53.6**	13	شهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
4,361.4	**4,535.6**		**مجموع الموجودات**
			المطلوبات
544.5	**518.0**	14	مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
112.9	**221.6**	15	سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء
3,084.3	**3,184.2**	16	ودائع الزبائن
93.4	**76.5**	17	فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى
3,835.1	**4,000.3**		**مجموع المطلوبات**
			حقوق الملكية
170.3	**187.3**	21	رأس المال
(1.3)	**(1.2)**	21	أسهم غير مخصصة تحت نظام حوافز الموظفين بالأسهم
10.5	**11.4**	22	علاوة اصدار
85.1	**93.6**	22	الإحتياطي القانوني
32.4	**32.4**	22	الإحتياطي العام
222.7	**204.3**	22	إحتياطيات أخرى وأرباح مستبقاة
519.7	**527.8**		**حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك**
6.6	**7.5**		حصة غير مسيطرة
526.3	**535.3**		**مجموع حقوق الملكية**
4,361.4	**4,535.6**		**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 22 فبراير 2022 ووقعها بالنيابة عنه:

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الادارة

د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الادارة

جان-كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مجموعة بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان الربح أو الخسارة الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	إيضاح	2021	2020
		(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيرادات الفوائد	24	**153.3**	164.4
مصروفات الفوائد	24	**(32.8)**	(48.4)
صافي الفوائد المكتسبة		**120.5**	116.0
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	25	**13.8**	10.4
إيرادات أخرى	26	**16.6**	21.5
مجموع الدخل التشغيلي		**150.9**	147.9
مصروفات الموظفين	27	**38.5**	39.5
إستهلاك وإطفاء ومصروفات المعدات	28	**12.7**	9.0
مصروفات تشغيلية أخرى	28	**23.3**	21.7
مجموع مصروفات التشغيل		**74.5**	70.2
الأرباح قبل نتائج الشركات الزميلة ومخصصات انخفاض القيمة والمخصصات الأخرى		**76.4**	77.7
حصة البنك من أرباح شركات زميلة، صافي	10	**1.1**	1.0
انخفاض قيمة القروض والإيداعات والأوراق مالية، صافي	18	**(15.5)**	(27.6)
انخفاض القيمة ومخصصات أخرى، صافي	18	**(7.0)**	(0.4)
ربح السنة		**55.0**	50.7
المنسوب إلى:			
مساهمي البنك		**53.9**	53.3
حصص غير مسيطرة		**1.1**	(2.6)
ربح السنة		**55.0**	50.7
ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة المنسوب لمساهمي البنك	42	**29 فلس**	29 فلس

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الادارة

د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الادارة

جان-كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ربح السنة	**55.0**	50.7
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي تم أو يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (استثمارات سندات الدين)		
صافي التغير في القيمة العادلة	**(2.3)**	(2.2)
صافي المبلغ المحول إلى الربح أو الخسارة	**(3.2)**	(3.5)
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(3.3)**	2.5
مجموع الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**(8.8)**	(3.2)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**46.2**	47.5
المنسوب إلى:		
مساهمي البنك	**45.1**	50.1
حصص غير مسيطرة	**1.1**	(2.6)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**46.2**	47.5

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مجموعة بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	احتياطيات أخرى وأرباح مستبقاة									
بملايين الدنانير البحرينية	رأس المال	أسهم غير مخصصة	علاوة أصدار	الإحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	إحتياطي القيمة العادلة	احتياطي الهبات والتبرعات	الأرباح المستبقاة	مجموع حقوق الملكية	حصة غير مسيطرة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر2020	**170.3**	**(1.3)**	**10.5**	**85.1**	**32.4**	**24.1**	**15.2**	**183.4**	**519.7**	**6.6**	**526.3**
تخصيصات عام 2020:											
أرباح نقدية (20%)	-	-	-	-	-	-	-	(33.8)	(33.8)	-	(33.8)
إصدار أسهم منحة (10%)	17.0	(0.1)	-	-	-	-	-	(16.9)	-	-	-
تحويل الى احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	2.7	(2.7)	-	-	-
تحويل إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	8.5	-	-	-	(8.5)	-	-	-
الرصيد بعد تخصيصات عام 2020	**187.3**	**(1.4)**	**10.5**	**93.6**	**32.4**	**24.1**	**17.9**	**121.5**	**485.9**	**6.6**	**492.5**
أسهم مخصصة للموظفين	-	**0.2**	**0.9**	-	-	-	-	-	**1.1**	-	**1.1**
الدخل الشامل للسنة:											
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	**53.9**	**53.9**	**1.1**	**55.0**
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	**(8.8)**	-	-	**(8.8)**	-	**(8.8)**
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	**(8.8)**	-	**53.9**	**45.1**	**1.1**	**46.2**
استخدام احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	**(4.1)**	-	**(4.1)**	-	**(4.1)**
بيع أسهم حقوق ملكية	-	-	-	-	-	**2.9**	-	**(2.9)**	-	-	-
تغيرات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	**(0.2)**	**(0.2)**	**(0.2)**	**(0.4)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2021 (إيضاح 21-23)	**187.3**	**(1.2)**	**11.4**	**93.6**	**32.4**	**18.2**	**13.8**	**172.3**	**527.8**	**7.5**	**535.3**

سيتم تقديم التخصيصات لعام 2021 إلى مساهمي البنك وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية. وتشمل هذه التخصيصات 37.5 مليون دينار بحريني كأرباح أسهم نقدية وذلك بنسبة 20% (2020: 20%)، ومبلغ 2.7 مليون دينار إلى الهبات والتبرعات. أوصى مجلس الإدارة أيضاً إصدار أسهم منحة بمعدل سهم واحد لكل عشرة أسهم من خلال استخدام مبلغ 18.7 مليون دينار بحريني من الأرباح المستبقاة، وتحويل مبلغ 9.4 مليون دينار بحريني من الأرباح المستبقاة إلى الاحتياطي القانوني.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مجموعة بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020				احتياطيات أخرى وأرباح مستبقاة						
بملايين الدنانير البحرينية	رأس المال	أسهم غير مخصصة	علاوة أصدار	الإحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	إحتياطي القيمة العادلة	احتياطي الهبات والتبرعات	الأرباح المستبقاة	مجموع حقوق الملكية	حصة غير مسيطرة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر2019	154.3	(1.4)	6.3	77.1	32.4	26.8	19.7	217.1	532.3	-	532.3
تخصيصات عام 2019:											
أرباح نقدية (25%)	-	-	-	-	-	-	-	(38.4)	(38.4)	-	(38.4)
إصدار أسهم منحة (10%)	15.5	(0.1)	-	-	-	-	-	(15.4)	-	-	-
تحويل الى احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	3.7	(3.7)	-	-	-
تحويل إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	8.0	-	-	-	(8.0)	-	-	-
الرصيد بعد تخصيصات عام 2020	169.8	(1.5)	6.3	85.1	32.4	26.8	23.4	151.6	493.9	-	493.9
أسهم مخصصة للموظفين	-	0.2	1.6	-	-	-	-	-	1.8	-	1.8
شراء شركة تابعة (إيضاح 13)	0.5	-	2.6	-	-	-	-	-	3.1	12.0	15.1
الدخل الشامل للسنة:											
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	53.3	53.3	(2.6)	50.7
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	(3.2)	-	-	(3.2)	-	(3.2)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(3.2)	-	53.3	50.1	(2.6)	47.5
استخدام احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	(8.2)	-	(8.2)	-	(8.2)
المحول إلى الأرباح المستبقاة	-	-	-	-	-	0.5	-	(0.5)	-	-	-
خسارة التعديل، صافي من المنحة الحكومية (إيضاح 4)	-	-	-	-	-	-	-	(20.6)	(20.6)	(2.7)	(23.3)
تغيرات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	(0.4)	(0.4)	(0.1)	(0.5)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020 (إيضاح 21-23)	170.3	(1.3)	10.5	85.1	32.4	24.1	15.2	183.4	519.7	6.6	526.3

الأسهم غير المخصصة هي الأسهم التي لم يتم تخصيصها بعد للموظفين بموجب نظام حوافز الموظفين بالأسهم.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مجموعة بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	إيضاح	**2021**	2020
		(بملايين الدنانير البحرينية)	
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات:			
ربح السنة		**55.0**	50.7
تسويات لمطابقة ربح السنة مع صافي النقد من أنشطة العمليات:			
الإستهلاك والإطفاء		**6.7**	4.8
إطفاء حق استخدام الأصول المستأجرة		**2.2**	1.5
صافي مخصصات الانخفاض في القيمة والمخصصات الأخرى	18	**22.5**	28.0
حصة البنك من أرباح شركات زميلة (صافي)		**(1.1)**	(1.0)
ربح السنة بعد التسويات		**85.3**	84.0
التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
أرصدة لدى البنوك المركزية (إحتياطي نقدي إلزامي)		**(4.9)**	37.4
سندات الخزينة		**(26.7)**	154.0
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**29.7**	(51.2)
قروض وسلفيات		**(234.8)**	(290.3)
أوراق مالية إستثمارية		**(50.7)**	92.8
فوائد مستحقة وموجودات أخرى		**17.0**	(28.3)
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**(26.5)**	(70.2)
سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء		**108.7**	4.5
ودائع الزبائن		**99.9**	127.3
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى		**(6.1)**	(2.5)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة العمليات		**(9.1)**	57.5
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار:			
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة		**1.1**	0.8
تدفقات نقدية من شراء شركة تابعة		**-**	99.7
استبعاد شركة زميلة		**9.3**	-
شراء عقار ومعدات (صافي)		**(13.3)**	(13.9)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة الإستثمار		**(2.9)**	86.6
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
أرباح أسهم مدفوعة		**(34.0)**	(40.7)
شراء شركة تابعة	13	**-**	(58.8)
منح حكومية مستلمة	4	**-**	4.6
هبات وتبرعات مدفوعة		**(4.5)**	(8.8)
مطلوبات إيجار مدفوعة		**(2.2)**	(2.8)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(40.7)**	(106.5)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		**(52.7)**	37.6
النقد وما في حكمه في 1 يناير	5	**373.2**	335.6
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	5	**320.5**	373.2

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

1. المنشأة

بنك البحرين الوطني شركة مساهمة بحرينية عامة، تأسست بمملكة البحرين بموجب مرسوم أميري، وبدأ أعماله في يناير ١٩٥٧. يعمل البنك بترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي كبنك قطاع تجزئة. بينما يعمل فرع البنك بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع البنك في المملكة العربية السعودية طبقاً لنظم وقوانين تلك الدول. العنوان المسجل للبنك هو بنك البحرين الوطني ص.ب 106. برج بنك البحرين الوطني، شارع الحكومة، المنامة، مملكة البحرين. أسهم البنك مدرجة في بورصة البحرين – المنامة - مملكة البحرين.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على نتائج البنك ونتائج شركته التابعة (معاً "المجموعة"). يملك البنك 78.8% من رأس مال بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب، والذي يزاول أنشطته بموجب رخصة بنك إسلامي بالتجزئة صادرة عن مصرف البحرين المركزي. تتمثل أنشطة المجموعة بصفة رئيسية في تقديم خدمات مصرفية للأفراد والشركات وأنشطة الخزانة وأسواق المال وخدمات الإستشارات الاستثمارية.

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ. بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني، وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام 2006، ووفقاً للأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك التعميمات الصادرة حول الإجراءات التنظيمية الميسرة استجابة لتطورات وباء الكورونا (كوفيد – 19)، والتي يشار إليه فيما يلي بإسم "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

قوانين وأحكام مصرف البحرين المركزي تتطلب تطبيق جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، باستثناء:

- احتساب خسائر التعديل الناتجة من تأجيل دفعات القروض بأثر رجعي، وبدون احتساب أي فوائد إضافية، المقدمة للأفراد والشركات البحرينيين المؤهلين. تحتسب الخسائر مباشرة في حقوق الملكية، بدلا من بيان الربح أو الخسارة حسب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أي أرباح أو خسائر تعديل أخرى على الموجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. و؛

- احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية بأثر رجعي، استجابة لوباء الكورونا (كوفيد – 19). تحتسب المنح في حقوق الملكية مقابل خسائر التعديل المذكور أعلاه، بدلاً من بيان الربح أو الخسارة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (20). يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (20).

ب. أساس الإعداد

تم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالدينار البحريني وهي العملة الوظيفية للمجموعة.

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة، والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة. تم استخدام السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة، فيما عدا ما هو مشروح أدناه:

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1- تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة

لم تقم المجموعة بتطبيق أي معايير جديدة صادرة وسارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2021.

2 – التعديلات على المعايير
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) - إصلاح معيار معدل الفائدة القياسي – المرحلة الثانية

تعالج هذه التعديلات المسائل التي يمكن أن تؤثر على إعداد التقارير المالية نتيجة لإصلاح معدل الفائدة القياسي، بما في ذلك آثار التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية أو علاقات التحوط الناتجة من استبدال معدل الفائدة القياسي بمعدل فائدة قياسي بديل خالي من المخاطر.

توفر التعديلات تخفيفاً عملياً من بعض متطلبات المعيارالدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، وهي سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021. لم ينتج عن التغييرات أي أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

طبقت المجموعة تعديلات إصلاح معدل الفائدة القياسي – المرحلة الثانية ابتداءً من تاريخ سريانها، والتي تسمح كوسيلة عملية للتغيرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية ليتم التعامل معها كتغيرات في معدل فائدة عائم، بشرط استيفاء بعض الشروط المحددة. تشمل الشروط أن التغيير ضروري كنتيجة مباشرة لإصلاح معدل الفائدة القياسي، وأن الانتقال يحدث على أساس مكافيء اقتصادي. سيتم إيقاف معظم معدلات اللايبور (LIBOR) ومعدلات ما بين البنوك الأخرى بعد 31 ديسمبر 2021، وتم استبدالها بمعدلات مرجعية بديلة معينة، باستثناء بعض معدلات اللايبور (LIBOR) بالدولار الأمريكي، حيث تم تأجيل ايقافها لغاية 30 يونيو 2023.

تتيح تعديلات المرحلة الثانية من إصلاح آيبور (IBOR) سلسلة من الاستثناءات المؤقتة التي تسمح لعلاقات تحوط المجموعة بالاستمرار عند استبدال معدل الفائدة القياسي الحالي، بمعدل بديل خالي من المخاطر. تتطلب الاستثناءات من المجموعة تعديل تصنيفات التحوط وتوثيق التحوط. ويشمل ذلك إعادة تعريف المخاطر المتحوطة للإشارة للمعدل الخالي من المخاطر، وإعادة تعريف وصف أداة التحوط و/أوالبند المتحوط للإشارة للمعدل الخالي من المخاطر، وتعديل طريقة تقييم فعالية التحوط. يجب تحديث توثيق التحوط كما في نهاية إعداد التقرير، التي يتم فيها الاستبدال.

قامت المجموعة بمشروع تحت إشراف لجنة لإصلاح معدل الفائدة القياسي متعددة الوظائف لإدارة الانتقال من معدلات لايبور إلى معدلات بديلة خالية من المخاطر. أهداف لجنة إصلاح معدل الفائدة القياسي تشمل تقييم مدى إشارة الموجودات والمطلوبات إلى معدل لايبور التدفقات النقدية، وتقييم وما إذا كانت هذه العقود ستحتاج للتعديل نتيجة إصلاح معدلات IBOR ، وكيفية إدارة الاتصالات مع الأطراف المقابلة حول إصلاح معدلات IBOR. ستستند العقود الجديدة التي ستبرمها المجموعة في أو بعد 1 يناير 2022 على استخدام معدلات فائدة قياسية بديلة مختلفة، بما في ذلك بعض المعدلات "الخالية من المخاطر".

موجودات ومطلوبات مالية غير مشتقة
تتعرض الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة بشكل أساس لمعدل فائدة عائم مرتبط بمعدل اللايبور بالدولار الأمريكي. ستقوم المجموعة بنقل هذه العقود إلى معدلات خالية من المخاطر من خلال اتفاقيات ثنائية قبل يونيو 2023. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ تعرض المجموعة للموجودات المالية التي تستند إلى معدل اللايبور بالدولار الأمريكي والتي تستحق بعد يونيو 2023 حوالي 347.1 مليون دينار بحريني. تعرض المجموعة للمطلوبات المالية المرتبطة باللايبور والتعرضات العائمة بغير الدولار الأمريكي ليس جوهري. تجري المجموعة محادثات مع الأطراف الأخرى لإجراء انتقال منظم لتعرضات الدولار الأمريكي إلى معدلات الفائدة الخالية من المخاطر ذات الصلة.

المشتقات
الأدوات المشتقة للمجموعة التي تتحمل معدلات الفائدة لها معدلات عائمة مرتبطة غالباً بمعدل اللايبور بالدولار الأمريكي. تخضع مثل هذه الأدوات المالية المشتقة للمجموعة لأحكام الاتفاقية الرئيسية للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات (ISDA).

حددت الاتفاقية الرئيسية للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات منطقاً للتراجع (بروتوكول الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات) لتحل محل مثبتات معدل اللايبور بعد الانتقال. يتم نشر هذه المعدلات الاحتياطية من قبل شركة بلومبيرغ لمؤشرات الأوراق المالية المحدودة لاستخدامها في عقود المشتقات القديمة. يمكن نقل العقود الجديدة إلى هذه المعدلات البديلة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

يتعين على المجموعة نقل الأدوات المشتقة التي تستند إلى معدل اللايبور بالدولار الأمريكي في موعد لا يتجاوز يونيو 2023. كما في 31 ديسمبر 2021، كانت القيمة الإسمية الأدوات المشتقة بمعدل اللايبور بالدولار الأمريكي التي تستحق بعد يونيو 2023 تبلغ 2,818.5 مليون دينار بحريني.

طبقت المجموعة تخفيف التحوط المتاح بموجب التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية، المتعلقة بإصلاحات معدل الفائدة القياسي، وتقييم العلاقة الاقتصادية بين البنود المتحوطة وأدوات التحوط.

3- المعايير الصادرة لكن غير السارية المفعول بعد
يوجد عدد من المعايير الجديدة السارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2202، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة أو المعدلة التالية عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

ج. عملات أجنبية

1) العمليات بالعملة الأجنبية:
يتم احتساب العملية بالعملات الأجنبية مبدئياً على أساس أسعار الصرف السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى العملات الوظيفية ذات العلاقة، بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. وتدرج فروقات الصرف الناتجة عن التحويل سواء المحققة أو غير المحققة في بيان الربح أو الخسارة تحت بند الإيرادات الأخرى.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات الغير مالية والمقيمة بالعملات الأجنبية والتي تم إحتساب قيمتها العادلة إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف الفورية في تاريخ احتساب القيمة العادلة. ويتم احتساب فروق إعادة تحويل العملة الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة، باستثناء الفروق الناتجة من إعادة تحويل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر كجزء من التغييرات في القيمة العادلة.

2) الفروع الخارجية:
يتم تحويل موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف الفورية في نهاية السنة. ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات لهذه الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني باستخدام متوسط أسعار الصرف خلال السنة. ويتم احتساب الفروقات الناتجة عن تحويل صافي الإستثمار الافتتاحي في هذه الفروع في الدخل الشامل الآخر.

د. استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة
تتأثر البيانات المالية للمجموعة ونتائجها المالية بالسياسات المحاسبية والفرضيات وتقديرات الإدارة التي يجب الأخذ بها عند إعداد البيانات المالية.

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة في هذه البيانات المالية الموحدة للموجودات والمطلوبات. يجب أن تتماشى الفرضيات والأحكام مع أفضل التقديرات حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءاً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية.

تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة في ظل الظروف المحيطة، والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

تقوم المجموعة بمراجعة محافظ القروض لتقييم انخفاض القيمة بشكل ربع سنوي على الأقل. عند تحديد ما إذا يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح او الخسارة.

تمتلك المجموعة نموذج تصنيف ائتماني داخلي يستخدم عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. كما تستخدم المجموعة تصنيفات ائتمانية خارجية لبعض التعرضات.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د. استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة (تتمة)

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد لأداة مالية معينة قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

1. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
2. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
3. تسهيلات مستحقة لأكثر من 30 يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

تقوم المجموعة بممارسة الأحكام إذا كانت هناك دلائل ملحوظة على انخفاض القيمة متبوعة بانخفاض ملموس في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض، قبل التعرف على الانخفاض مع تلك المحفظة. من الممكن أن يشتمل الدليل الملحوظ والذي يشير إلى وجود تغيير سلبي في حالة الدفع من قبل المقترض في مجموعة المحفظة، أو حالة الاقتصاد الوطني أو المحلي والتي ترتبط بانخفاض الموجودات في المجموعة. تقوم الإدارة بعمل التقديرات بناءً على خبرة الخسائر التاريخية لنفس خصائص مخاطر الائتمان ودليل موضوعي بوجود انخفاض القيمة مشابهة في المحفظة لتقييم انخفاض القيمة.

يتم مراجعة التقديرات والفرضيات المتعلقة بشكل مستمر ويتم احتساب تغيرات التقديرات في الحسابات في الفترة التي يتم فيها عمل مراجعة التقديرات إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة نفسها فقط، أو الفترة نفسها والفترات المستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية الفترات المستقبلية.

هـ) احتساب الإيرادات والمصروفات

1) تحتسب الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة في بيان الربح او الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للموجودات أوالمطلوبات المالية وتخصيص دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد على مدى العمر الزمني للموجودات أوالمطلوبات المالية. ويعتبر معدل الفائدة الفعلي السعر الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأصول أوالمطلوبات المالية، أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر، لصافي القيمة الدفترية للموجودات أوالمطلوبات المالية. إن لتطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي أثر في احتساب دخل الفوائد ومصروفات الفوائد بطريقة متساوية وبالتناسب مع المبلغ المستحق طوال الفترة حتى الإستحقاق أو التسديد. وفي سياق احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية.

2) الرسوم والعمولات التي هي جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأصول والمطلوبات المالية يتم إدخالها في حساب معدل الفائدة الفعلي. الرسوم والعمولات الأخرى يتم احتسابها عند إجراء الخدمة المرتبطة بها أو عند استلامها، ويتم إدراجها ضمن الدخل من الرسوم والعمولات.

3) يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يتم التأكد من استحقاق المجموعة للأرباح.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ) احتساب الإيرادات والمصروفات (تتمة)

4) يتم قياس التزامات مزايا الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم احتسابها كمصروف بعد تأدية الخدمات المرتبطة بها. ويتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه تحت نظام الحافز النقدي قصير الأجل أو نظام المشاركة في الأرباح إذا كانت المجموعة لديها حالياً إلتزام قانوني ضمني لدفع هذا المبلغ نتيجة خدمات سابقة أداها الموظف ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق.

يوجد لدى المجموعة عدة برامج لمزايا التقاعد لموظفيها في البحرين وفي فروعها الخارجية، وهي حسب قوانين العمل ذات العلاقة في هذه الدول. ويعتبر برنامج مزايا التقاعد بطبيعته «خطة مساهمة محددة» للموظفين الذين يتم تغطيتهم بأنظمة التأمين الاجتماعي التقاعدي في البحرين والفروع الخارجية. ويستحق الموظفين الآخرين مكافأة نهاية الخدمة يتم دفعها حسب عقود العمل أو حسب قوانين العمل إعتماداً على طول الخدمة والمكافأة النهائية.

هذه المطلوبات غير ممولة، وقد تم عمل مخصص لهذه المصروفات في بيان الربح أو الخسارة على افتراض ترك جميع الموظفين خدمة المجموعة في تاريخ إعداد بيان المركز المالي. يتم تحميل تكلفة توفير هذه المزايا التقاعدية في بيان الربح أو الخسارة.

يوجد لدى المجموعة نظام توفير اختياري للموظفين حيث تساهم المجموعة والموظفين شهرياً بنسبة ثابتة من الرواتب. ويخضع هذا النظام لإشراف مجلس أمناء من موظفي المجموعة. ويتم تحميل مساهمة المجموعة في هذا النظام في بيان الربح أو الخسارة.

5) يتم احتساب المصروفات الأخرى في الفترة التي يتم تكبدها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

و. الموجودات والمطلوبات المالية

1. الاحتساب والقياس المبدئي

تقوم المجموعة مبدئياً باحتساب القروض والسلفيات، والودائع بتاريخ نشوئها. يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار.

2. التصنيف

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف وقياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان الأصل محتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد بتواريخ محددة من التدفقات النقدية التي تعتبر دفعات كمبلغ الأصل والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كانت تستوفي الشرطين التاليين، ولم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان الأصل محتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد بتواريخ محددة من التدفقات النقدية التي تعتبر دفعات كمبلغ الأصل والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاحتساب المبدئي لاستثمارات حقوق الملكية المحتفظ بها لغير المتاجرة، قد تتخذ المجموعة قراراً لا رجعة فيه لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم اتخاذ هذا القرار لكل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

بالإضافة لذلك، عند الاحتساب المبدئي، قد تتخذ المجموعة قراراً لا رجعة فيه لتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركّز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاحتساب المبدئي. تعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود، وللمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الزمن، ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (على سبيل المثال، مخاطر السيولة، والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد، تأخذ المجموعة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل هذا تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند عمل هذا التقييم، فإن المجموعة تأخذ ما يلي في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة، التي من شأنها تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية؛
- مميزات الإقراض؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة على التدفقات النقدية التعاقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، ميزات عدم الرجوع)؛
- الميزات التي تعدل من اعتبارات القيمة الزمنية للنقد، على سبيل المثال إعادة التعيين الدورية لأسعار الفائدة.

تحتفظ المجموعة بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات معدل فائدة ثابتة، والتي تملك المجموعة خيار اقتراح تعديل معدلات الفائدة في تواريخ إعادة التعيين الدورية. حقوق إعادة التعيين محدودة بمعدل الفائدة في السوق في وقت التعديل. يملك المقترضون خيار قبول معدل الفائدة المعدل، أو استرداد القرض بالقيمة الإسمية وبدون أي عقوبات. حددت المجموعة أن التدفقات النقدية لهذه القروض هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ الأصلي القائم، لأن الخيار يغيّر من معدل الفائدة من حيث الأخذ بالاعتبار للقيمة الزمنية للنقد، ومخاطر الائتمان، ومخاطر الإقراض الأخرى الأساسية، والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، عدا الضمانات المالية، كأدوات مقاسة بالتكلفة المطفأة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

3. إعادة التصنيف
لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للاحتساب المبدئي، فيما عدا في الفترة بعد تغيير المجموعة لنموذج عمل إدارة الموجودات المالية.

4. ودائع الزبائن
يتم احتساب ودائع الزبائن مبدئياً بالقيمة العادلة، ثم يتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

5. الضمانات المالية
الضمانات المالية هي عقود تتطلب أن تقوم المجموعة بإجراء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها وذلك نظراً لعدم قيام مدين معين بالدفع عند استحقاقها وذلك وفقاً للشروط التعاقدية. ويتم مبدئياً احتساب الضمانات المالية بقيمتها العادلة (وهي العلاوة والتي يتم استلامها عند الإصدار). يتم استهلاك العلاوة التي يتم استلامها على مدى العمر الزمني للضمان المالي. بينما يتم احتساب التزام الضمان (المبلغ الأسمي) لاحقاً بالقيمة المطفأة هذه أو بالقيمة الحالية لأي دفع متوقع، أيهما أكبر (عندما يصبح الدفع بموجب الضمان محتملاً). يتم تضمين العلاوة الغير مطفأة من هذه الضمانات المالية تحت المطلوبات الأخرى.

6. الأدوات المالية المشتقة
يتم احتساب جميع الأدوات المالية المشتقة في البداية على أساس سعر التكلفة، والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتق المالي، ثم يعاد قياسها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المسعرة في أسواق نشطة، متضمنة آخر العمليات التي تمت في السوق، وكذلك أساليب التقييم والتي تتضمن نماذج التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج خيارات التسعير، حسب ما هو مناسب. ويتم احتساب التغييرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط ضمن نفس البند المتحوط في بيان الربح أو الخسارة. وفي حالة تحوطات القيمة العادلة والتي تستوفي معيار محاسبة التحوط فإن أي ربح أو خسارة ناتج عن إعادة قياس أدوات التحوط للقيمة العادلة، وكذلك التغيرات المرتبطة بالقيمة العادلة للبند الذي تم التحوط له، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة وتحت الإيرادات الأخرى.

صنّفت المجموعة بعض الأدوات المشتقة كأدوات تحوط، للتحوط لتغيرات القيمة العادلة المرتبطة بمعدلات الفائدة.

في حالة التحوط للتدفقات النقدية والتي تستوفي معيار محاسبة التحوط، فإن الجزء من الربح أو الخسارة على أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه تحوط فعال، يتم احتسابه مباشرة في حقوق الملكية، والجزء الغير فعال، إذا وجد، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة. تظهر جميع الأدوات المالية المشتقة في بيان المركز المالي إما ضمن الموجودات (إذا كانت قيمتها العادلة موجبة) أو ضمن المطلوبات (إذا كانت قيمتها العادلة سالبة).

7. اتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء العكسية
عند بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة شرائها بتاريخ مستقبلي وبسعر مستقبلي محدد، فإنها تبقى في بيان المركز المالي، ويسجل المبلغ المستلم مقابل البيع تحت بند «سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء». يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد، ويتم احتسابها ضمن مدة عقود سلفيات بموجب إعادة الشراء باستخدام طريقة العائد الفعلي. بالمقابل عند شراء الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة بيعها بتاريخ مستقبلي محدد وبسعر معلوم مسبقاً " اتفاقيات إعادة الشراء العكسية "، فإنها لا تدرج في بيان المركز المالي ويسجل المبلغ المدفوع مقابل الشراء تحت بند «ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى». يتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كإيرادات فوائد ويتم احتسابها ضمن مدة العقود اتفاقيات إعادة الشراء العكسية باستخدام طريقة العائد الفعلي.

8. النقد ومافي حكمه
يتكون النقد وما في حكمه من نقد بالصندوق، وأرصدة لدى البنوك المركزية بإستثناء الإحتياطيات النقدية الإلزامية، وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الإيداع، واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة يمكن تحويلها إلى النقد بسهولة، وهي غير معرضة لمخاطر جوهرية قد تؤثر على قيمتها، وتستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ التملك وتستخدمها المجموعة لإدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

9. قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو سداده عند تحويل إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس في السوق الرئيسي، أو عند غيابه، في السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للمجموعة الوصول إليه بذلك التاريخ. القيمة العادلة لأي التزام، تعكس مخاطر عدم الأداء.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار، ويشمل ذلك أسهم حقوق ملكية وسندات دين مدرجة. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل، منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية.

بالنسبة لسندات الدين غير المدرجة، فإن القيمة العادلة تستند على أسعار الوسطاء ومعاملات بين أطراف مطلعة وراغبة تحت أسس تجارية إذا كانت متوفرة، وتحليلات التدفقات النقدية المخصومة مع المنهجيات الإقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية. بالنسبة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة، فإن صافي قيمة الأصل للمنشآت المعنية يمثل القيمة العادلة، نظراً لطبيعة ميزانياتها العمومية.

10. تحديد وقياس انخفاض القيمة
تحتسب المجموعة مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية، الغير مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية، بما في ذلك القروض والسلفيات، وأدوات الدين، والإيداعات؛
- الضمانات المالية والعقود المُصدرة؛ و
- التزامات القروض المُصدرة.

لا تحتسب خسائر انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً:

- استثمارات أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

11. إلغاء احتساب الموجودات والمطلوبات المالية
يتم إلغاء احتساب الأصل المالي (أو عندما يكون قابلاً للتطبيق، جزءاً من الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية المشابهة) في الحالات التالية:

- عند سقوط الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصول؛ أو

- قامت المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تحملت التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون أي تأخير جوهري لطرف ثالث وذلك بموجب ترتيبات "تمرير" وقامت المجموعة بما يلي: (أ) تحويل الجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصول، أو (ب) لم تقم المجموعة بالتحويل أو الاحتفاظ بالجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصل، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط وأحكام الموجودات المالية، أو إذا تم استبدال أصل مالي بآخر نتيجة الصعوبات المالية للمقترض، فإنه يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء احتسابه أم لا. إذا كانت التدفقات النقدية للأصل الذي تم إعادة التفاوض بشأنه تختلف اختلافاً جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب الأصل المالي الأصلي، ويحتسب الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة. يتم قياس خسارة انخفاض القيمة قبل إعادة الهيكلة المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، فإنه يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في قياس الأصل الحالي بناءً على أوقاتها المتوقعة والمبالغ المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، سيتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كالتدفقات النقدية النهائية من الأصل المالي الحالي وقت إلغاء الاحتساب. يتم خصم هذا المبلغ من التاريخ المتوقع لإلغاء الاحتساب إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية، أو إلغائها، أو انتهائها.

ز. انخفاض قيمة الأصول غير المالية

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد وجود دلائل على أن هذه الأصول قد تعرضت لخسائر الانخفاض في القيمة. في حالة وجود دلائل على ذلك، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل، بغرض تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت. وعندما يكون من غير الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد لأي أصل منفرد، فان المجموعة تقوم بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد والتي يعود إليها الأصل المالي.

المبلغ القابل للاسترداد يساوي القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. لتحديد القيمة المستخدمة، يتم خصم مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس تقديرات السوق الحالية لقيمة الوقت والمخاطر المتعلقة بالأصل.

وإذا تم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد (أو الوحدة المولدة للنقد) وتبين أنها أقل من قيمتها الدفترية، فان القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) يتم تخفيضها لكي تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

ويتم احتساب خسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة وذلك ما لم يتم إظهار الأصل ذي العلاقة بمبلغ إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعتبر خسارة انخفاض القيمة انخفاض إعادة التقييم. عند عكس خسارة الانخفاض في الفترة اللاحقة، فان القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) تتم زيادتها لكي تعادل التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد بحيث أن القيمة الدفترية الزائدة لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يتم احتساب أية خسارة انخفاض قيمة بالنسبة للأصل (الوحدة المولدة للنقد) في السنوات السابقة. ويتم احتساب عكس خسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة، وذلك ما لم يتم احتساب الأصل ذي العلاقة بمبلغ إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يتم اعتبار عكس خسارة الانخفاض في القيمة على أنها زيادة إعادة التقييم.

ح. الاستثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن لا تسيطر بشكل كامل أو مشترك على سياساتها المالية والتشغيلية. يكون للمجموعة تأثير مهم على الشركات الزميلة عندما تمتلك المجموعة نسبة تتراوح بين 20% و50% من حقوق التصويت في الشركات الزميلة.

تحتسب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية والذي يحتسب مبدئياً على أساس التكلفة، والتي تشمل تكاليف المعاملة. تشمل البيانات المالية للمجموعة حصة المجموعة من الدخل والمصروفات والتغير في حقوق الملكية للشركات الزميلة، بعد التعديلات التي تتم لتتماشى السياسات المحاسبية للشركات الزميلة مع السياسات المحاسبية للمجموعة من تاريخ البدء في ممارسة التأثير الجوهري حتى زوال ذلك التأثير أو زوال السيطرة المشتركة. عندما تفقد المجموعة التأثير المهم على الشركات الزميلة، حتى لو تحول الاستثمار في الشركة الزميلة إلى استثمار في مشروع مشترك، لا تقوم المنشأة بإعادة قياس الحصة المحتفظ بها. وعندما تتجاوز حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة نصيبها من الاستثمار، فإن القيمة الدفترية لتلك الحصة يتم تخفيضها إلى صفر، ويتوقف احتساب أي خسائر إضافية، إلا في حالة وجود التزامات على المجموعة أو قيام المجموعة بتسديد مدفوعات نيابة عن الشركات الزميلة.

ط. الإيجارات

عند بداية العقد، تقيّم المجموعة ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إيجار. تعتبر الاتفاقية عقد إيجار، أو تحتوي على صيغة إيجار، إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد، تقيّم المجموعة إذا ما:

- يشمل العقد استخدام أصل محدد، بشكل صريح أو ضمني، ويجب أن يكون الأصل مميزاً مادياً أو يمثل بصورة جوهرية كامل قدرة الأصل المميز مادياً. إذا كان المزود المؤجر يمتلك حق بديل جوهري، فلا يتم تحديد الأصل؛
- تمتلك المجموعة بصورة جوهرية الحق في الحصول على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل خلال فترة الاستخدام؛ و

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ط. الإيجارات (تتمة)

- تمتلك المجموعة الحق في توجيه استخدام الأصل. تمتلك المجموعة هذا الحق، عندما تمتلك حقوق اتخاذ القرارات الأكثر صلة بتغيير كيف ولأي غرض يتم استخدام الأصل. في الحالات النادرة التي يكون فيها قرار كيفية ولأي غرض يتم استخدام الأصل محدد مسبقاً، فإن المجموعة تملك الحق في توجيه استخدام الأصل في حال:
  - تملك المجموعة حق تشغيل الأصل؛ أو
  - صممت المجموعة الأصل بطريقة تحدد مسبقاً كيفية ولأي غرض سيتم استخدامه.

عند بداية أو تعديل العقد الذي يحتوي على مكوّن الإيجار، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكوّنات الإيجار، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل. على الرغم من ذلك، بالنسبة لعقود إيجار الأراضي والمباني التي تكون فيها المجموعة هي المستأجر، فقد اختارت المجموعة عدم فصل المكونات الأخرى عدا الإيجار، واحتساب الإيجار والمكونات الأخرى عدا الإيجار ذات العلاقة، كمكوّن إيجار واحد.

تحتسب المجموعة أصل حق استخدام الأصول والتزام الإيجار بتاريخ بدأ الإيجار. يتم قياس استخدام الأصول مبدئياً بالتكلفة، والذي يتكون من:

- المبلغ الابتدائي لالتزام الإيجار؛
- أي دفعات إيجار مدفوعة في أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة من قبل المستأجر؛
- تقدير لتكلفة تفكيك وإزالة الأصل المعني، أو تأهيل الأصل المعني أو الموقع الذي يقع فيه.

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك على حق استخدام الأصول بطريقة القسط السنوي الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الافتراضي لحق استخدام الأصول أو نهاية فترة الإيجار، أيهما أقرب. يتم تحديد العمر الافتراضي للأصل المعني بناء على فترة الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة بتاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة.

التزام الإيجار يتكون مما يلي:

- دفعات ثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة في الجوهر؛
- دفعات الإيجار المتغيرة، التي تعتمد على مؤشر أو معدل، وتقاس مبدئياً بالمؤشر أو المعدل بتاريخ البدء؛
- المبالغ المتوقع استحقاق دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تكون المجموعة على يقين لممارسته بشكل معقول؛
- دفعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية، إذا كانت المجموعة على يقين من ممارسة خيار التمديد بشكل معقول؛ و
- وغرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار، ما لم تكن المجموعة على يقين معقول من عدم الإنهاء مبكراً.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجة من تغير في مؤشر أو معدل، أو إذا كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع ان يستحق الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها لما إذا كانت ستمارس خيار الشراء، أو التمديد، أو الإنهاء.

عندما يتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم عمل تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لحق استخدام الأصول، أو تسجيلها في بيان الربح أو الخسارة إذا كانت القيمة الدفترية لحق استخدام الأصول قد تم تخفيضها للصفر.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ط. الإيجارات (تتمة)

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة
اختارت المجموعة عدم احتساب حق استخدام الأصول ومطلوبات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل التي تمتد لإثني عشر شهراً أو أقل، ولإيجارات الأصول منخفضة القيمة. تحتسب المجموعة دفعات الإيجار المتعلقة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس القسط السنوي الثابت على مدى فترة الإيجار.

ي. العقارات والمعدات

يتم تسجيل العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة، وتظهر لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة. لا يحتسب أي استهلاك على الأراضي، وتظهر الأراضي بالتكلفة بتاريخ الشراء. إذا تألف أي أصل من الأصول الثابتة من أجزاء أساسية تتميز بفئات عمرية مختلفة، فإنه يتم احتسابها بصورة منفصلة. تتكون تكلفة كل أصل من الأصول الثابتة من سعر الشراء أو أية تكاليف أخرى لازمة لوضع الأصل قيد الاستخدام المستهدف، ويتم تحميل استهلاك العقارات والمعدات على بيان الربح أو الخسارة، ويحتسب وفقاً لطريقة القسط الثابت وبنسب موزعة على مدى عمر كل فئة منها. وتقدر أعمار الموجودات كالتالي:

المباني	20 إلى 40 سنة
أثاث ومعدات	3 إلى 8 سنوات

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للعقارات والمعدات بشكل دوري، وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، فإن مقدار التغيير يتم احتسابه مستقبلياً في بيان الربح أو الخسارة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي المقدر للعقارات والمعدات.

ك. الشهرة والموجودات غير الملموسة
تحتسب المجموعة دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عند تحويل السيطرة إلى البنك. يتم عادة قياس المقابل المحول في الاستحواذ بالقيمة العادلة، وكذلك صافي الموجودات المستحوذ عليها والقابلة للتحديد. يتم احتساب تكاليف المعاملات كمصروفات عند تكبدها.

يتم مبدئياً قياس الشهرة بالتكلفة، كونها فائض إجمالي المقابل المحول، ومبلغ الحصص غير المسيطرة المحتسبة، وأي حصص سابقة محتفظ بها، على صافي الموجودات الملموسة وغير الملموسة المستحوذة القابلة للتحديد، والمطلوبات المتحملة.

بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. لغرض إختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة من معاملة دمج الأعمال، ابتداء من تاريخ الاستحواذ، لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، والتي من المتوقع أن تستفيد من هذا الدمج، بغض النظر عما إذا كانت الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة المستحوذة مخصصة لتلك الوحدات. إيضاح رقم 2(ز) يشمل تفاصيل إضافية حول انخفاض قيمة الموجودات غير المالية.

في حال تم تخصيص الشهرة لوحدة مولدة للنقد، وتم استبعاد جزء من العمليات ضمن تلك الوحدة، فإن الشهرة المتعلقة بالعمليات التي تم استبعادها يتم تضمينها في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الأرباح والخسائر من الاستبعاد. يتم قياس الشهرة التي يتم استبعادها في مثل هذه الظروف بناء على القيم النسبية للعمليات المستبعدة، والجزء المحتفظ به من الوحدة المولدة للنقد. الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة تخضع لفحص انخفاض القيمة بشكل سنوي، بينما يتم إطفاء تلك الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة.

ل. مخصصات أخرى

يتم إحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو ضمنية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

م. مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي، فقط عندما يوجد حق قانوني واجب النفاذ لاجراء مقاصة للمبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بذلك، أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة المعاملات متشابهة، مثل أنشطة التداول في المجموعة.

ن. المحاسبة بتاريخ التسوية

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" للموجودات المالية بتاريخ التسوية، ما عدا الأدوات المشتقة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. معاملات البيع والشراء الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد بالسوق. معاملات الأدوات المشتقة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تحتسب بتاريخ المتاجرة، والذي يمثل التاريخ الذي تبرم فيه المجموعة اتفاقية البيع أو الشراء.

س. التخصيصات المقترحة

تحتسب أرباح الأسهم والتخصيصات الأخرى المقترحة كمطلوبات في الفترة التي يتم فيها الموافقة عليها من قبل المساهمين.

ع. سياسة المكافآت

أعضاء مجلس الإدارة: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، يتم دفع رسوم رمزية إلى أعضاء مجلس الإدارة مقابل حضور اجتماعات لجان المجلس.

الموظفين: تشتمل هذه المكافآت على الرواتب الشهرية والعلاوات. ويوجد لدى المجموعة أيضاً نظام مكافآت بناءاً على صافي دخل السنة، ومع الأخذ في الاعتبار لأداء الموظفين خلال العام.

تتطابق هذه السياسة أعلاه مع ارشادات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بالممارسات الصحيحة للمكافآت.

ف. التقارير القطاعية

القطاع التشغيلي هو جزء من المجموعة ويقوم بالمشاركة في أنشطة تجارية والتي قد تدر إيرادات أو تتكبد مصروفات، وتتضمن تلك الإيرادات والمصروفات المعاملات التي تتم مع أي قطاع آخر في المجموعة. يتم مراجعة جميع النتائج التشغيلية للقطاعات بشكل منتظم من قبل الرئيس التنفيذي، لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم أدائها، والتي يوجد لديها معلومات مالية منفصلة.

ص. ربحية السهم الواحد

تقوم المجموعة بعرض معلومات عن ربحية السهم الواحد الأساسية لأسهمها العادية. ويتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية عن طريق قسمة الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالمساهمين العاديين للمجموعة، على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ويتم تحديد ربحية السهم المخفضة بتعديل الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالأسهم العادية، وكذلك يتم تعديل المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات أي تخفيض محتمل للأسهم العادية.

ق. التزامات ضرائب الدخل

لا تخضع عمليات المجموعة في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة لضرائب الدخل. يخضع فرع المملكة العربية السعودية لضرائب الدخل حسب قانون ضرائب الدخل السعودي. ويتم إحتساب ضريبة الدخل، إن وجدت، في بيان الربح او الخسارة.

ر. العقارات المستحوذ عليها

يتم الاستحواذ على العقارات في بعض الظروف نتيجة لتنفيذ الرهن على القروض والسلفيات المتعثرة. يتم إحتساب العقارات المستحوذ عليها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل، ويتم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ش. عقارات استثمارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لأغراض التأجير أو الزيادة في قيمتها كعقارات استثمارية. تسجل العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة، كونها القيمة العادلة للمقابل المدفوع ورسوم الاستحواذ. لاحقاً، يتم قياس العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل التغيرات ضمن بند "إيرادات أخرى" في بيان الربح أو الخسارة.

ت. موجودات تحت الإدارة

تقوم المجموعة بدور الأمين/ المدير وبأدوار أخرى تؤدي إلى الاحتفاظ بالأصول أو باستثمارها نيابة عن هيئات ائتمان أو مؤسسات أخرى. ولا يتم تضمين هذه الأصول والدخل الناشئ عنها في البيانات المالية للمجموعة، وذلك لأنها ليست أصول مملوكة للمجموعة.

3. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للأنواع التالية من المخاطر:
- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

إطار إدارة المخاطر

تنحصر السلطة في إدارة المخاطر في المجموعة لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ووضع سياسات المخاطر التشغيلية بالاستناد إلى التوصيات التي تقدمها لجنة إدارة المخاطر بمجلس الإدارة وإدارة المجموعة. وقد قامت المجموعة بتشكيل العديد من اللجان لمراجعة وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض صلاحيات الاعتماد لمستويات مختلفة من المدراء ضمن هيكل إدارة المجموعة حسب المبلغ ونوعية الخطر وطبيعة العمليات أو المخاطر. ويقدم قسم المخاطر بالمجموعة الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية المختلفة في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. ويزاول هذا القسم عمله بصفة مستقلة عن وحدات الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تقليل المخاطر، ويقدم تقاريره بصفة مباشرة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي.

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسئولية تحديد ومراقبة المخاطر ضمن إطار شهية المخاطر التي يحددها مجلس الإدارة، بما في ذلك مراجعة النتائج والتوصيات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة حول مدى تحمل المجموعة للمخاطر الحالية والمستقبلية، وإطار إدارة المخاطر للمجموعة، بالإضافة لثقافة المخاطر في المجموعة.

يتم وضع سياسات المجموعة لإدارة المخاطر من أجل تحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة، ووضع القيود وإجراءات الرقابة المناسبة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالقيود. ويتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصفة منتظمة لكي تعكس التغيرات في الأوضاع السائدة في السوق والأنشطة الي تمارسها المجموعة. وتسعى المجموعة، من خلال التدريب، ومعايير وإجراءات الإدارة، إلى تطوير بيئة رقابة منضبطة وإيجابية، يفهم فيها جميع الموظفين أدوارهم والتزاماتهم.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضّمنة وغير المضّمنة في بيان المركز المالي.

تتبع المجموعة إجراءات وسياسات وضعت بشكل جيد ليس فقط للتقييم، بل أيضاً للقيام وبصفة منتظمة بمراقبة مخاطر الائتمان. يعتمد تقييم الائتمان على الوضع المالي للمقترض، وتوقعات أدائه، وعلى وضعه في السوق، وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع المصرفي، وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه، وحركة حساباته، ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك، وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة، إلخ. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب، كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل، بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات المقابلة من المساهمين و/أو الأطراف الأخرى.

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تقوم دائرة مخاطر الائتمان بالمجموعة بتحليل المخاطر للتسهيلات التي تفوق الحدود المعينة، وتقدم توصياتها قبل الموافقة عليها من قبل السلطات المعنية. وبالإضافة إلى عمليات التحليل الصارمة لمخاطر الائتمان، يتم تطبيق شروط وأحكام جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم ودقيق من قبل إدارة الإئتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة السنوية لتحديد أي خلل في مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً.

تعتمد التصنيفات الائتمانية للمجموعة على مقياس من 16 درجة، يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بالتزاماته. يتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضون عن السداد. تتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. تساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة المجموعة على التعرف على الحسابات التي تشهد تدهوراً على مستوى المخاطر. يتم استثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يتم منحها بالاعتماد على معايير محددة سلفاً مثل مبلغ الراتب والحد الأقصى لالتزامات التسديد كجزء من الراتب، إلخ، من نظام التصنيف هذا.

تستخدم المجموعة أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة، وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنفة.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بمطلوباتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر. تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات المجموعة الخاصة بالتمويل.

تحدد سياسات المجموعة في إدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات، بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. قد حافظت المجموعة على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الإيداعات لدى البنوك، وسندات الخزينة، وأوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة، وذلك من أجل دعم أنشطة أعمالها وعملياتها. تقوم إدارة الخزينة وبصفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. تقوم لجنة الأصول والخصوم التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة شهرية لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التذبذبات في أسعار السوق للأدوات المالية المتعلقة بالفوائد والأسهم ضمن محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية والسلع التي تحتفظ بها المجموعة. وتخضع نشاطات المجموعة الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة يتم توثيقها بشكل واضح والتي تتضمن تنفيذ العمليات ضمن هياكل قيود شاملة يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. الجودة والتصنيف هم الأساس في إختيار موجودات المتاجرة. وتستخدم المجموعة الطريقة الموحدة الخاصة بموجب قواعد بازل 3 الإرشادية بتخصيص رأسمال مخاطر السوق بالاعتماد على المخاطر التي يتم تحديدها للعوامل الأساسية وهي مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الأسهم، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الخيارات، ومخاطر السلع.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناجمة عن الأخطاء البشرية أو الاختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل المعاملات. تستخدم المجموعة إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل احتواء كافة المخاطر المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، يتم مراجعة وتقييم تعرض المنتجات والخدمات الجديدة لمخاطر التشغيل قبل تدشينها.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة المجموعة بالنسبة لرأس المال إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق، وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعمالها. وتدرك المجموعة آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق الملكية، كما تدرك المجموعة أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين عوائد مرتفعة والتي من الممكن تحقيقها من خلال معدلات اقتراض أكبر، والمزايا والضمان الذي يمثله الوضع السليم لرأس المال.

4. أثر جائحة الكورونا (COVID-19)

كان لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد – 19) في وقت سابق من سنة 2020 آثاراً متعددة على المجموعة، تتراوح بين ظروف السوق المجهدة إلى إجراءات المساعدة التي قدمتها الجهة التنظيمية والحكومة.

استمر مصرف البحرين المركزي، بالإضافة لحكومة مملكة البحرين، في تقديم العديد من المساعدات للأفراد والشركات والبنوك البحرينية. في مارس 2020، أعلن مصرف البحرين المركزي عن تأجيل القروض لفترة ستة أشهر لجميع الأفراد والشركات البحرينية المؤهلين. وفي وقت لاحق، أصدر مصرف البحرين المركزي تعليماته للبنوك باحتساب القيمة الحالية للعجز في إيراد الفوائد (تسمى "خسائر التعديل" بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) الناتجة من هذا التأجيل مباشرة في حقوق الملكية، صافي من أي منح حكومية مستلمة. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت خسائر التعديل المحتسبة من قبل المجموعة 27.9 مليون دينار بحريني. أعلن مصرف البحرين المركزي لاحقاً عن 4 برامج إضافية لتأجيل القروض اعتباراً من سبتمبر 2020 لفترة أربعة أشهر، واعتباراً من يناير 2021 لفترة ستة أشهر، واعتباراً من يوليو 2021 لفترة ستة أشهر، واعتباراً من يناير 2022 لفترة ستة أشهر. ولقد سمحت البرامج الأربعة الأخيرة للبنوك بفرض فوائد على الأقساط المؤجلة، وعلى هذا النحو لم تؤدي لتكبد أي خسائر تعديل إضافية للمجموعة.

خلال سنة 2020، استلمت المجموعة منحاً بقيمة إجمالية تبلغ 4.6 مليون دينار بحريني، في شكل دعم للرواتب، وتخفيض فواتير الكهرباء والماء، وتسهيلات اتفاقيات إعادة الشراء بأسعار تفضيلية. تم إعادة توجيه المنح النقدية فوراً إلى الحالات الخيرية المتعلقة بجائحة الكورونا داخل مملكة البحرين.

بغرض التحييد الجزئي لآثار سداد القروض المؤجلة، قدم مصرف البحرين المركزي للبنوك إعفاءات إضافية، من خلال تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%، ومن خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي التنظيمي من 5% إلى 3%. استمرت مجموعة بنك البحرين الوطني بالوفاء بالمتطلبات الأصلية للحد الأدنى لنسبة السيولة.

تم تقديم تحليل إضافي لآثار جائحة كورونا (كوفيد -19) على نتائج المجموعة في قسم الإفصاحات الإضافية.

5. النقد وما في حكمه

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020 (بملايين الدنانير البحرينية)
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**123.0**	125.5
مطروحاً: احتياطيات نقدية إجبارية	**(78.6)**	(73.7)
	44.4	51.8
سندات الخزينة (أقل من 3 أشهر)	**2.7**	40.4
إيداعات لدى البنوك (أقل من 3 أشهر)	**273.4**	281.0
	320.5	373.2

6. سندات الخزينة

سندات الخزينة هي سندات قصيرة الأجل بطبيعتها، وتشمل سندات خزينة وصكوك إسلامية وشهادات إيداعات صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين وحكومة المملكة العربية السعودية.

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020 (بملايين الدنانير البحرينية)
حكومة مملكة البحرين	**215.7**	226.6
حكومة المملكة العربية السعودية	**10.0**	10.1
	225.7	236.7

7. إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تمثل الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى جزءاً من أنشطة المجموعة في أسواق المال. وتشمل هذه الإيداعات قروض قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيداعات لدى البنوك	**251.0**	307.7
إيداعات لدى المؤسسات المالية الأخرى	**43.4**	27.7
	294.4	335.4

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيداعات لأجل	**141.7**	241.0
حسابات جارية وتحت الطلب	**91.1**	42.3
اتفاقيات إعادة الشراء العكسية	**61.6**	52.1
	294.4	335.4

8. قروض وسلفيات

أ) كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
قروض وسلفيات لغير البنوك	**2,412.9**	2,211.8
قروض وسلفيات للبنوك	**64.1**	43.3
إجمالي القروض والسلفيات	**2,477.0**	2,255.1
مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة	**(81.2)**	(82.0)
	2,395.8	2,173.1

ب) كما فى 31 ديسمبر 2021، بلغت القروض والسلفيات ذات معدلات الفائدة العائمة والتى تم إعادة تسعير الفائدة عليها بواسطة المجموعة طبقاً للتواريخ المتفق عليها وعلى أساس هامش ثابت لأسعار الفائدة حسب الاتفاق بمبلغ 734.8 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر2020: 580.2 مليون دينار بحريني).

ج) وفقاً لسياسة المجموعة وإرشادات مصرف البحرين المركزي، تعتبر القروض والسلفيات متعثرة فوراً، إذا لم تدفع أقساطها أو فوائدها لمدة 90 يوماً أو أكثر. يتم عكس أي فوائد مستحقة، وتحتسب الفوائد المستقبلية فقط على أساس نقدي. يبين الجدول التالي أعمار القروض والسلفيات المتعثرة وذلك حسب الفترات منذ آخر سداد للقسط أو الفائدة.

8. قروض وسلفيات (تتمة)

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
لغاية سنة	**62.1**	70.3
1 إلى 3 سنوات	**8.8**	35.4
أكثر من 3 سنوات	**28.7**	10.3
المجموع	**99.6**	116.0
القيمة العادلة للضمان في السوق	**94.5**	114.2
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة	**53.1**	61.9

وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن القروض التي تم تصنيفها كقروض متعثرة، يجب أن تبقى تحت هذا التصنيف لفترة تسكين لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ بعد أن تصبح قروضاً غير متعثرة. خلال 2020، أصدر مصرف البحرين المركزي بعض إجراءات المساعدة ذات العلاقة بجائحة الكورونا لتقليل فترة التسكين إلى 3 أشهر.

القروض "المستحقة أقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة" هي تلك القروض التي تكون فوائدها التعاقدية أو دفعات الأصل مستحقة، لكن المجموعة تعتقد أن احتساب انخفاض القيمة غير مناسب بناء على مستوى الأمن أو الضمان المتوفر و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت القروض المستحقة أقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة 42.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 47.8 مليون دينار بحريني).

د) يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة، والمحافظة على العملاء، وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. من الممكن إلغاء احتساب أي قرض قائم تم تعديل شروطه، واحتساب القرض المعاد التفاوض بشأنه كقرض جديد.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول قروض العملاء نتيجة التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة و/أو مرور المقترض بصعوبات مالية (المشار إليه "أنشطة الأمتناع عن استعمال حق التنفيذ") لزيادة فرص تحصيل القروض، وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. خلال 2021، تم إعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية بمبلغ 33.9 مليون دينار بحريني (2020: 98.3 مليون دينار بحريني). تنازلات إعادة الهيكلة تتعلق بشكل أساسي بتأجيل أقساط القروض بغرض مساعدة العملاء على التغلب على حالات أزمة السيولة المؤقتة، أو إعادة تنظيم السداد مع توقعات التدفقات النقدية المعدلة للمقترضين، وتعديل شروط وثائق القرض. نظراً لطبيعة التنازلات الطفيفة، لم يكن هناك أثر جوهري على مخصصات انخفاض القيمة للمجموعة، أو الأرباح المستقبلية. وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، يجب تضمين القروض التي تم إعادة هيكلتها ضمن المرحلة الثانية لفترة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ إعادة الهيكلة.

هـ) تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء وذلك على شكل رهن امتياز على الودائع، أو على شكل رهن قانوني على العقارات و/أو الأسهم وضمانات حكومية / مصرفية. يتم الاحتفاظ ببعض هذه الضمانات في شركات الأغراض الخاصة. كما في 31 ديسمبر 2021، تمت تغطية القروض والسلفيات البالغة 631.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 640.7 مليون دينار بحريني) وذلك بشكل كامل بضمانات، بينما تمت تغطية قروض وسلفيات بمبلغ 211.3 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 180.7 مليون دينار بحريني) وذلك بشكل جزئي بضمانات تبلغ قيمتها 138.4 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 101.8 مليون دينار بحريني). بالتالي، فإن القروض والسلفيات التي تم تغطيتها بشكل كامل أو جزئي تمثل 34.0% بحريني (31 ديسمبر 2020: 36.4%) من إجمالي القروض. غالبية القروض التي لم يتم أخذ ضمانات عليها تم منحها مقابل إيداعات الرواتب من المجموعة من قبل أصحاب العمل المعنيين. غالبية القروض المتبقية التي لم يتم أخذ ضمانات عليها تم منحها مقابل إيداعات الرواتب في المجموعة من قبل أصحاب العمل المعنيين.

8. قروض وسلفيات (تتمة)

و) التعرض لمخاطر الإئتمان

كما في 31 ديسمبر

1. منخفضة القيمة (المرحلة الثالثة)

	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
دون المستوى	**82.6**	88.9
مشكوك فيها	**5.0**	13.9
خسارة	**12.0**	13.2
المبلغ الإجمالي	**99.6**	116.0
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة	**(53.1)**	(61.9)
القيمة الدفترية المنخفضة (المرحلة الثالثة)	**46.5**	54.1

2. مستحقة لأقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة

المبلغ الإجمالي	**42.9**	47.8
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى أو الثانية	**(2.0)**	(1.7)
القيمة الدفترية المستحقة لكن غير منخفضة القيمة	**40.9**	46.1

3. غير مستحقة وغير منخفضة القيمة تبعاً للتصنيف الداخلي

المرحلة الأولى		
درجات التصنيف من 1 حتى 3	**64.5**	219.9
درجات التصنيف من 4 حتى 6	**269.0**	196.2
درجات التصنيف من 7 حتى 10	**438.5**	389.7
درجات التصنيف من 11 حتى 13	**174.1**	100.3
غير مصنف	**1,205.8**	1,056.5
المبلغ الإجمالي	**2,151.9**	1,962.6
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى	**(12.7)**	(9.4)
القيمة الدفترية للمرحلة الأولى	**2,139.2**	1,953.2

8. قروض وسلفيات (تتمة)

	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
المرحلة الثانية		
درجات التصنيف من 1 حتى 3	**-**	-
درجات التصنيف من 4 حتى 6	**9.5**	33.0
درجات التصنيف من 7 حتى 10	**18.6**	8.3
درجات التصنيف من 11 حتى 13	**105.9**	41.5
غير مصنف	**9.0**	7.2
المبلغ الإجمالي	**143.0**	90.0
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الثانية	**(12.6)**	(8.8)
القيمة الدفترية للمرحلة الثانية	**130.4**	81.2
القيمة الدفترية غير المستحقة ولا منخفضة القيمة	**2,269.6**	2,034.4
مجموع القيمة الدفترية (باستثناء الضعف الائتماني المشترى أو الناشئ)	**2,357.0**	2,134.6

درجات التصنيف من 1 إلى 13 تمثل قروض غير متعثرة. الغير مصنف يشمل بشكل رئيسي القروض الاستهلاكية والتسهيلات الأخرى التي لم يتم تخصيص أية تصنيفات لها منذ البداية.

حسب المرحلة

كما في 31 ديسمبر 2021 بملايين الدنانير البحرينية	**المرحلة الأولى**	**المرحلة الثانية**	**المرحلة الثالثة**	**الضعف الائتماني المشترى أو الناشئ**	**المجموع**
قروض وسلفيات	**2,181.1**	**156.7**	**99.6**	**39.6**	**2,477.0**
مطروحاً: مخصصات انخفاض القيمة	**(13.3)**	**(14.0)**	**(53.1)**	**(0.8)**	**(81.2)**
صافي القروض والسلفيات	**2,167.8**	**142.7**	**46.5**	**38.8**	**2,395.8**

كما في 31 ديسمبر 2020 بملايين الدنانير البحرينية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الائتماني المشترى أو الناشئ	المجموع
قروض وسلفيات	1,984.5	115.9	116.0	38.7	2,255.1
مطروحاً: مخصصات انخفاض القيمة	(10.0)	(9.9)	(61.9)	(0.2)	(82.0)
صافي القروض والسلفيات	1,974.5	106.0	54.1	38.5	2,173.1

تم شراء الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو الناشئة، كجزء من دمج العمليات بالقيمة العادلة، لتعكس الخسائر الائتمانية التي تم بموجبها فعلاً احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

8. قروض وسلفيات (تتمة)

ز) مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات

بملايين الدنانير البحرينية	**المرحلة الأولى**	**المرحلة الثانية**	**المرحلة الثالثة**	**الضعف الائتماني المشترى أو الناشئ**	**المجموع**
انخفاض القيمة في 1 يناير 2021	**10.0**	**9.9**	**61.9**	**0.2**	**82.0**
صافي التحويلات بين المراحل	**3.0**	**(3.4)**	**0.4**	**-**	**-**
المشطوب خلال الفترة	**-**	**-**	**(13.6)**	**-**	**(13.6)**
مخصص الفترة (صافي)	**0.3**	**6.9**	**4.3**	**0.6**	**12.1**
حركات أخرى	**-**	**0.6**	**0.1**	**-**	**0.7**
انخفاض القيمة في 31 ديسمبر 2021	**13.3**	**14.0**	**53.1**	**0.8**	**81.2**

التغيرات الأخرى تتعلق باحتساب المخصصات التي تم مقاصتها مبدئياً مقابل المبالغ الإجمالية بتاريخ شراء الشركة التابعة.

بملايين الدنانير البحرينية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الائتماني المشترى أو الناشئ	المجموع
انخفاض القيمة في 1 يناير 2020	7.5	4.3	36.3	-	48.1
صافي التحويلات بين المراحل	2.8	(1.0)	(1.8)	-	-
المشطوب خلال الفترة	-	-	(13.6)	-	(13.6)
مخصص الفترة (صافي)	(2.1)	5.5	23.7	0.2	27.3
احتياطيات الخسائر الائتمانية المتوقعة ناتجة من الاسحواذ	1.8	1.1	17.3	-	20.2
انخفاض القيمة في 31 ديسمبر 2020	10.0	9.9	61.9	0.2	82.0

الاستحواذ على احتياطيات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة المشتراة على محفظة التجزئة.

9. أوراق مالية استثمارية

1. المكونات

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية على الآتي:

كما في 31 ديسمبر 2021 بملايين الدنانير البحرينية	**بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**	**بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر**	**بالتكلفة المطفأة**	**المجموع**
استثمارات مسعرة:				
سندات دين	**-**	**244.1**	**217.4**	**461.5**
أدوات حقوق ملكية	**-**	**59.4**	**-**	**59.4**
مجموع الاستثمارات المسعرة	**-**	**303.5**	**217.4**	**520.9**
استثمارات غير مسعرة:				
سندات دين	**23.5**	**63.4**	**616.8**	**703.7**
أدوات حقوق ملكية	**3.0**	**31.0**	**-**	**34.0**
مجموع الاستثمارات غير المسعرة	**26.5**	**94.4**	**616.8**	**737.7**
مجموع الأدوات الاستثمارية	**26.5**	**397.9**	**834.2**	**1,258.6**

كما في 31 ديسمبر 2020 بملايين الدنانير البحرينية	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	بالتكلفة المطفأة	المجموع
استثمارات مسعرة:				
سندات دين	-	245.7	212.0	457.7
أدوات حقوق ملكية	-	56.3	-	56.3
مجموع الاستثمارات المسعرة	-	302.0	212.0	514.0
استثمارات غير مسعرة:				
سندات دين	-	-	681.2	681.2
أدوات حقوق ملكية	1.7	34.5	-	36.2
مجموع الاستثمارات غير المسعرة	1.7	34.5	681.2	717.4
مجموع الأدوات الاستثمارية	1.7	336.5	893.2	1,231.4

9. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

2) توزيع سندات الدين حسب إعادة التسعيرة

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
سندات دين بفوائد ثابتة	**592.8**	573.0
سندات دين بفوائد عائمة	**572.4**	565.9
	1,165.2	1,138.9

3) توزيع سندات الدين حسب التصنيفات الائتمانية

تم تخصيص التصنيفات التالية من قبل وكالات التصنيف الإئتمانية المرموقة.

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
+AA	**1.9**	1.9
A	**3.9**	4.0
BBB	**11.6**	-
BB	**7.2**	8.7
B	**1,116.3**	1,092.7
غير مصنفة	**24.3**	31.6
	1,165.2	1,138.9

سندات الدين المصنفة B تمثل بشكل رئيسي أدوات صادرة من قبل الحكومات.

كما في 31 ديسمبر 2021، تم تصنيف جميع سندات الدين ضمن المرحلة الأولى.

4) استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تحتفظ المجموعة باستثمارات في صناديق مدارة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ 3.0 مليون دينار بحريني (2020: 1.7 مليون دينار بحريني).

10. الاستثمار في شركات زميلة

تملك المجموعة حصة تمثل نسبة 39.7% في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة) (2020: 39.7%) والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين. تم منح الشركة ترخيصاً لتقديم خدمات تكميلية صادر من مصرف البحرين المركزي لتقديم أنظمة الدفع، وخدمة مقاصة الشيكات في البحرين، وخدمات مالية أخرى مرتبطة بها، وذلك لمصلحة البنوك التجارية وزبائنها في مملكة البحرين.

وتملك المجموعة حصة تمثل نسبة 36.8% في شركة إل إس العقارية ذ.م.م (2020: 37.0%)، والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين في سنة 2019. تركز الشركة على الأنشطة العقارية، بما في ذلك التطوير والإدارة العامة للعقارات المملوكة أو المؤجرة.

لا تملك المجموعة أي حصة في شركة الدور للاستثمار في الطاقة (2020: 29.4%) بعد بيعها، وهي شركة معفاة ذات مسئولية محدودة، تأسست في جزر الكايمان بتاريخ 10 يونيو 2009، وتزاول عملها بموجب سجل تجاري رقم 227032. تعمل الشركة في مملكة البحرين لهدف وحيد هو امتلاك حصة غير مباشرة تمثل نسبة 15% في شركة مشروع محطة للطاقة والمياه، هي شركة الدور للطاقة والمياه ش.م.ب (مقفلة) في مملكة البحرين.

تملك المجموعة حصة تمثل نسبة 25.0% في مركز إدارة السيولة ش.م.ب (مقفلة) (2020: 25.0%)، والذي تم تأسيسه في سنة 2002 كبنك، مرخص ومنظم من قبل مصرف البحرين المركزي، لتسهيل إنشاء سوق إسلامية بين البنوك تسمح لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بإدارة أصولها ومطلوباتها بشكل فعال.

وتملك المجموعة حصة تمثل نسبة 24.3% من الوحدات الصادرة من قبل صندوق البحرين للسيولة (2020: 24.3%). وقد تم إنشاء صندوق البحرين للسيولة في عام 2016 كصندوق مفتوح مسجل تحت بند التعهدات الخاصة (بي آي يو) وذلك حسب المجلد 7 الصادر من مصرف البحرين المركزي. ويهدف صندوق البحرين للسيولة في المقام الأول إلى إضافة السيولة لبورصة البحرين والذي من شأنه، وبعد فترة من الزمن، أن يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين في الأوراق المالية المدرجة في السوق.

وقامت المجموعة بإحتساب هذه الاستثمارات كشركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (28) «الاستثمار في شركات زميلة».

	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
الرصيد الافتتاحي	**36.7**	53.6
تحويل بنك البحرين الإسلامي إلى شركة تابعة	**-**	(37.6)
القيمة العادلة للشركات الزميلة من استحواذ شركة تابعة	**-**	15.0
حصة البنك في الربح	**1.1**	1.0
أرباح أسهم مستلمة	**(1.1)**	(0.8)
استبعاد شركة زميلة	**(9.3)**	-
حركات أخرى	**(0.2)**	5.5
في 31 ديسمبر	**27.2**	36.7

خلال 2020، زادت حصة البنك في بنك البحرين الإسلامي من 29.1% كما في 31 ديسمبر 2019 إلى 78.8%، وبالتالي تم توحيده في هذه البيانات المالية.

11. فوائد مستحقة وموجودات أخرى

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020 (بملايين الدنانير البحرينية)
فوائد مستحقة	**36.9**	27.2
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	**13.4**	11.3
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	**11.7**	46.7
أخرى	**31.3**	27.3
	93.3	112.5

تتضمن الأخرى على مبلغ وقدره 7.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 8.5 مليون دينار بحريني) عبارة عن قيمة الأراضي والمباني التي صادرتها المجموعة من عملائها وهي الآن محتفظ بها لغرض البيع، وعقارات استثمارية بمبلغ 14.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 16.2 مليون دينار). تظهر هذه الأراضي والمباني المعاد استملاكها بالقيمة الدفترية، والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل، بينما يتم احتساب العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة استناداً إلى تقييمات مستقلة من قبل أطراف اخرى.

12. العقارات والمعدات

بملايين الدنانير البحرينية	**حق استخدام عقار مستأجر**	**أراضي**	**مباني**	**أثاث ومعدات**	**المجموع**
التكلفة	**8.5**	**8.0**	**37.7**	**69.4**	**123.6**
الاستهلاك / الإطفاء المتراكم	**(5.3)**	**-**	**(24.6)**	**(29.7)**	**(59.6)**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2021	**3.2**	**8.0**	**13.1**	**39.7**	**64.0**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020	1.9	8.0	11.8	34.0	55.7

بلغ مجموع مصروفات الإستهلاك لعام 2021 مبلغ 5.9 مليون دينار بحريني (2020: 4.8 مليون دينار بحريني). يشمل ما ذكر أعلاه الأعمال الرأسمالية قيد الأنشاء بالتكلفة بمبلغ 20.1 مليون دينار بحريني (2020: 20.5 مليون دينار بحريني).

بلغ مجموع مصروفات إطفاء حق استخدام العقار المستأجر لسنة 2021 مبلغ 2.2 مليون دينار بحريني (2020: 1.5 مليون دينار بحريني).

13. الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى

في 22 يناير 2020، زادت حصة البنك في بنك البحرين الإسلامي من 29.1% كما في 31 ديسمبر 2019 إلى 78.8%، مما أدى لتحوله من استثمار في شركة زميلة إلى استثمار في شركة تابعة، مع احتساب عملية الاستحواذ بطريقة الاستحواذ. إن عملية الاستحواذ هذه ستمكن المجموعة من التموضع في طليعة القطاع المصرفي الإقليمي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة لموقعها الريادي الحالي في القطاع التقليدي. ستواصل العلامتان التجاريتان العمل بشكل مستقل عن أحدهما الآخر، لكن الموجودات، والإيرادات، والتكاليف، والتكنولوجيا، وأوجه الكفاءة التشغيلية الأخرى ستوفر للعملاء والمساهمين خدمات وعوائد محسنة.

13. الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى (تتمة)

بلغت قيمة الشهرة 41.8 مليون دينار بحريني والموجودات غير الملموسة 12.6 مليون دينار بحريني نتيجة الاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي. تتكون الموجودات غير الملموسة من القيمة المخصصة للمنافع المتوقعة الناشئة من ترخيص الخدمات المصرفية الإسلامية والعلامة التجارية لبنك البحرين الإسلامي، كونه البنك الإسلامي الأقدم والمهيمن في مملكة البحرين. كما في 31 ديسمبر 2021، تم تخصيص عمر افتراضي يمتد لفترة 6 سنوات لمبلغ 5.0 مليون دينار بحريني من الموجودات غير الملموسة، مع رصيد متبقي غير مطفأ يبلغ 4.2 مليون دينار بحريني.

تحليل انخفاض قيمة الشهرة
القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب قيمة الاستخدام، تحتسب بخصم توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، لفترة الخمس السنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام متوسط معدل نمو بنسبة 2% (2020: 2%) ومعدل خصم بنسبة 13% (2020: 13%)، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2021، لا يوجد أي مؤشرات على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة (2020: لا شيء).

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال زيادة معدل خصم بنسبة 0.5%، وتخفيض الأرباح بنسبة 10%، لتقييم الأثر على القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. القيمة الدفترية للشهرة أقل من المبلغ القابل للاسترداد المخفض في تحليل الحساسية، ما يؤكد عدم وجود مؤشرات على انخفاض القيمة.

14. مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى من قروض قصيرة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية.

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ودائع لأجل	**453.2**	506.4
حسابات جارية وتحت الطلب	**64.8**	38.1
	518.0	544.5

كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020، كانت المجموعة مساهماً صافياً في سندات الخزينة وأسواق المال بين البنوك.

15. قروض بموجب عقود إعادة الشراء

بلغت قيمة القروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء 221.6 مليون دينار بحريني (2020: 112.9 مليون دينار بحريني) وبلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المرهونة كضمانات 274.6 مليون دينار بحريني (2020: 113.9 مليون دينار بحريني).

16. ودائع العملاء

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
قابلة للدفع عند الطلب أو بإشعار قصير	**1,885.0**	1,743.5
ودائع لأجل وحسابات تحت الطلب	**1,299.2**	1,340.8
	3,184.2	3,084.3

17. فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
دائنون وذمم دائنة	**22.8**	20.5
فوائد مستحقة	**19.2**	30.3
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	**8.4**	28.6
منافع الموظفين	**6.9**	7.0
إيرادات مؤجلة	**5.8**	2.7
التزامات إيجار	**3.1**	1.9
أخرى	**10.3**	2.4
	76.5	93.4

بند "أخرى" يشمل مخصصات مقابل المطلوبات الطارئة.

التزامات الإيجار تتعلق بحق استخدام عقار مستأجر. تحليل استحقاق التدفقات النقدية التعاقدية هو كما يلي:

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
أقل من سنة واحدة	**1.7**	1.3
سنة إلى 3 سنوات	**1.8**	1.5
3 إلى 5 سنوات	**0.2**	0.4
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	**3.7**	3.2
التزامات الإيجار المدرجة ضمن بيان المركز المالي	**3.1**	1.9

18. صافي مخصصات انخفاض القيمة ومخصصات أخرى

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
قروض وسلفيات (إيضاح 8 ز)	**12.1**	27.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**3.7**	-
أوراق مالية استثمارية	**(0.3)**	0.3
	15.5	27.6
التزامات القروض والضمانات	**3.6**	(0.5)
مطلوبات طارئة – مطالبات قضائية	**3.2**	-
شركات زميلة	**0.2**	-
موجودات أخرى	**-**	0.9
	7.0	0.4
	22.5	28.0

تدافع الشركة التابعة للمجموعة عن مطالبة ضدها من اللجنة الرسمية للدائنين غير المضمونين لبنك آركبيتا ش.م.ب (مقفلة)، بناءً على حكم ابتدائي. قدمت الشركة التابعة استئنافاً ضد هذا الحكم، إلا أنها قامت بعمل مخصص بمبلغ 6.9 مليون دينار بحريني، يتكون من 3.7 مليون دينار بحريني لأصل المبلغ، و3.2 مليون دينار بحريني مقابل الأرباح المقدرة التي يمكن أن تفرضها المحكمة.

19. المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية

تقوم المجموعة بإصدار التزامات لتقديم تسهيلات إئتمانية لزبائنها، كما تضمن أداء الزبائن عن طريق إصدار خطابات إعتماد إحتياطية وضمانات لأطراف ثالثة. إن المبالغ المتعاقد عليها في هذه الأدوات المالية تمثل الحد الأقصى للمخاطر الإئتمانية المحتملة التي قد تنجم إذا أخفقت الأطراف الأخرى في إلتزاماتها المتعاقد عليها. إلا أن هذه التعرضات للمخاطر الإئتمانية للمطلوبات الطارئة تقل بمقدار الضمانات والضمانات المقابلة التي تم الحصول عليها والصادرة من أطراف أخرى. كما أن قدراً كبيراً من هذه المطلوبات تنقضي آجالها دون أن يتم سحبها. ونتيجة لذلك، فإن القيمة الإسمية الأصلية المتعاقد عليها لا تمثل في حد ذاتها المخاطر الإئتمانية الفعلية المستقبلية، كما لاتمثل جزءاً من متطلبات السيولة للمجموعة.

قررت المجموعة أن فائض أو عجز القيمة العادلة للمطلوبات الطارئة والتزامات القروض غير المسحوبة ليست ذات قيمة جوهرية على أساس مقدار الرسوم المحتسبة حالياً، وبالأخذ في الاعتبار مواعيد الاستحقاق وأسعار الفائدة، مع أي تغييرات في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة منذ نشأتها.

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
الالتزامات الطارئة		
التزامات في خطابات اعتماد مستندية معززة	**101.9**	53.6
ضمانات:		
مضمونة من البنوك	**36.4**	40.2
أخرى	**163.8**	184.5
	302.1	278.3
الالتزامات المصرفية		
التزامات القروض غير المسحوبة	**244.1**	207.6
عقود آجلة:		
أوراق مالية مشتراة	**10.1**	15.0
	254.2	222.6
	556.3	500.9

20. الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعملات الأجنبية

تستخدم المجموعة أدوات مالية متعددة من المشتقات والعملات الأجنبية بغرض المتاجرة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، والتحوط ضد المخاطر. وتشتمل هذه الأدوات في المرتبة الأولى على عقود مستقبلية وعقود آجلة ومقايضات وعقود خيارات.

العقود المستقبلية والعقود الآجلة هي التزامات لبيع أو شراء الأدوات المالية أو العملات الأجنبية في تواريخ مستقبلية بعائد أو بسعر محدد، ويمكن تسديدها نقداً أو بالتسليم. عقود المقايضة هي التزامات مالية تسدد نقداً في تاريخ أو تواريخ مستقبلية، التزامات أسعار الفائدة أو العملات الأجنبية بناءً على الفوارق بين مؤشرات مالية معينة، وذلك بخصوص القيمة الإسمية الأصلية. عقود الخيارات تعطي صاحبها، مقابل عمولة يدفعها، حق الاختيار ولكن ليس الالتزام، ببيع أو شراء إحدى الأدوات المالية أو العملات خلال مدة محددة وبسعر محدد.

فيما يتعلق بأدوات المشتقات المالية والعملات الأجنبية، فإن المبالغ الإسمية الأصلية لاتمثل أرصدة معرضة لمخاطر الإئتمان أو مخاطر السوق، وإنما تمثل حجم العمليات القائمة وتعد مؤشراً لنشاط الأعمال. وهي في الوقت نفسه تستخدم لقياس التغيرات في قيمة أدوات المشتقات المالية وتحديد التدفقات المالية التي يتم تبادلها.

إن كلفة الاستبدال هي كلفة استبدال تلك الأدوات المالية التي لها قيمة سوقية إيجابية مع تقدير التغيير مستقبلاً في قيمة العقود، وتعكس كلفة الاستبدال الخسائر الإئتمانية القصوى للمجموعة إذا أخفقت جميع الأطراف في القيام بالتزاماتها. وبالنسبة للخيارات المباعة فليس هناك مخاطر إئتمانية لأنها تمثل تعهدات المجموعة. وتمثل القيمة العادلة مجموع التدفقات النقدية الموجبة أو السالبة والتي قد تنتج في حال قيام المجموعة بإنهاء ما لها وما عليها من التزامات في سوق منظم كما في تاريخ هذا التقرير. تم احتساب القيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية مثل مقايضة سعر الفائدة وعقود أسعار الفائدة الآجلة باستخدام معادلات التدفقات النقدية المخصومة المبنية على عوائد السوق السائدة لأدوات مماثلة وبنفس موعد الاستحقاق لكل أداة. وتم إعادة تقييم العقود المستقبلية وعقود العملات الأجنبية وخيارات سعر الفائدة باستخدام سعر السوق والنماذج المناسبة لتقييم الخيارات.

20. الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعملات الأجنبية (تتمة)

أ) فيما يلي ملخص لكل نوع من أدوات المشتقات المالية والعملات الأجنبية والمبالغ الإجمالية الإسمية وكلفة الاستبدال والقيمة العادلة:

	المبالغ الإسمية الأصلية		كلفة الاستبدال		القيمة العادلة	
كما في 31 ديسمبر						
بملايين الدنانير البحرينية	**2021**	2020	**2021**	2020	**2021**	2020
عقود أسعار الفائدة						
مقايضات أسعار الفائدة	**3,038.2**	1,517.9	**31.7**	37.1	**31.7**	37.1
عقود العملات الأجنبية						
عقود فورية وآجلة	**141.9**	141.0	**0.5**	0.6	**0.3**	0.1
مقايضات أسعار الصرف	**1,042.6**	1,709.2	**1.9**	4.1	**1.5**	3.2
	1,184.5	1,850.2	**2.4**	4.7	**1.8**	3.3
المجموع	**4,222.7**	3,368.1	**34.1**	41.8	**33.5**	40.4

تم عرض تكلفة الاستبدال حسب القطاع والمنطقة الجغرافية في إيضاح رقم 34.

ب) فيما يلي توزيع لإستحقاق أدوات المشتقات والعملات الأجنبية على أساس مبالغ العقود والمبالغ الإسمية المتفق عليها:

	2021			2020		
كما في 31 ديسمبر						
بملايين الدنانير البحرينية	**لغاية سنة واحدة**	**أكثر من سنة**	**المجموع**	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
عقود أسعار الفائدة						
مقايضات أسعار الفائدة	**215.9**	**2,822.3**	**3,038.2**	216.0	1,301.9	1,517.9
عقود العملات الأجنبية						
عقود فورية وآجلة	**141.9**	**-**	**141.9**	111.0	30.0	141.0
مقايضات أسعار الصرف	**963.0**	**79.6**	**1,042.6**	1,576.6	132.6	1,709.2
	1,104.9	**79.6**	**1,184.5**	1,687.6	162.6	1,850.2
المجموع	**1,320.8**	**2,901.9**	**4,222.7**	1,903.6	1,464.5	3,368.1

21. رأس المال

	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
رأس المال المصرح به		
2,500,000,000 (2020: 2,500,000,000) أسهم عادية بقيمة 100 فلس لكل سهم	**250.0**	250.0
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
في 1 يناير 2021: 1,702,535,732 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم		
(1 يناير 2020: 1,543,292,583 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم)	**170.3**	154.3
أسهم صادرة مقابل شراء شركة تابعة (4,467,173 سهماً بقيمة 100 فلس لكل سهم)	**-**	0.5
أسهم منحة (سهم واحد لكل عشرة أسهم مملوكة)	**17.0**	15.5
كما في 31 ديسمبر 2021: 1,872,789,305 أسهم عادية بقيمة 100 فلس لكل سهم		
(31 ديسمبر 2020: 1,702,535,732 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم)	**187.3**	170.3

تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي العادي والاجتماع غير الاعتيادي لسنة 2020، والذي عقد بتاريخ 24 مارس 2021 على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار أسهم منحة بنسبة واحد لكل عشرة أسهم مملوكة وذلك بمبلغ 17.0 مليون دينار بحريني.

أقترح مجلس الإدارة زيادة رأسمال البنك الصادر والمدفوع بالكامل إلى 206.0 مليون دينار بحريني وذلك من خلال إصدار أسهم منحة وذلك بمعدل سهم إضافي واحد لكل عشرة أسهم مملوكة. تتساوى هذه الأسهم مع جميع الأسهم الأخرى بالنسبة للأرباح النقدية والتوزيعات المستقبلية. تم اقتراح إصدار أسهم المنحة هذه من خلال استخدام مبلغ 18.7 مليون دينار بحريني من الأرباح المستبقاة.

توزيع الأسهم العادية: الجدول التالي يوضح عدد الأسهم والمساهمين، ونسبة مجموع الأسهم القائمة حسب الفئات التالية:

	31 ديسمبر 2021			31 ديسمبر 2020		
	عدد الأسهم	**عدد المساهمين**	**% من مجموع عدد الأسهم القائمة**	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	**594,649,426**	**1,696**	**%31.7**	515,774,995	1,599	%30.2
1% إلى أقل من 5%	**249,848,093**	**7**	**%13.3**	251,950,021	8	%14.8
5% إلى أقل من 10%	**-**	**-**	**-**	-	-	-
10% إلى أقل من 20%	**203,198,733**	**1**	**%10.9**	184,726,122	1	%10.9
20% إلى أقل من 50%	**825,093,053**	**1**	**%44.1**	750,084,594	1	%44.1
	1,872,789,305	**1,705**	**%100.0**	1,702,535,732	1,609	%100.0

توزيع الأسهم العادية حسب جنسية المساهم كما يلي:

	31 ديسمبر 2021			31 ديسمبر 2020		
	عدد الأسهم	**عدد المساهمين**	**% من مجموع عدد الأسهم القائمة**	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
بحرينيين	**1,754,051,428**	**1,546**	**%93.6**	1,609,854,153	1,517	%94.6
دول مجلس التعاون الأخرى	**115,475,261**	**105**	**%6.2**	92,402,032	81	%5.4
أخرى	**3,262,616**	**54**	**%0.2**	279,547	11	-
	1,872,789,305	**1,705**	**%100.0**	1,702,535,732	1,609	%100.0

21. رأس المال (تتمة)

تملك شركة ممتلكات البحرين القابضة والتي تمتلكها حكومة مملكة البحرين بنسبة 100% ما نسبته 44.1% من رأس مال البنك (2020: 44.1%)، وتمتلك الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي بمملكة البحرين 10.9% (2020: 10.9%). بينما يمتلك النسبة المتبقية من رأس المال وبشكل رئيسي مواطنون بحرينيون ومؤسسات منشأة بمملكة البحرين.

نظام حوافز الموظفين بالأسهم

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية الذي عقد في 11 مارس 2015، وتطبيقاً لممارسات المكافآت السليمة لمصرف البحرين المركزي، تمت الموافقة على نظام حوافز الموظفين بالأسهم " النظام". وعليه تم إصدار 19,104,000 سهم عادي بمبلغ 1.9 مليون دينار بحريني في عام 2015 إلى طرف مستقل، وهي شركة ذات أغراض خاصة، لتقوم بالأحتفاظ بحقوق الأسهم تحت هذا النظام. ومنذ ذلك الحين، قام البنك بتخصيص الأسهم للموظفين المؤهلين تحت إطار هذا النظام، وتستحق الأسهم المخصصة تحت النظام للأرباح النقدية وأسهم المنحة، وتخضع لشروط الغرامات والاسترداد للنظام. كما في 31 ديسمبر 2021، يوجد 11,361,961 سهماً غير مخصص (2020: 12,300,394 سهماً). ويتم إقتطاع الأسهم غير المخصصة تحت النظام من حقوق الملكية.

22. الإحتياطيات

أ) الإحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني، يتم تخصيص 10% من صافي الأرباح إلى الاحتياطي القانوني. ولايعتبر الاحتياطي القانوني قابلاً للتوزيع إلا حسب المادة 224 من هذا القانون. ويمكن التوقف عن هذا التخصيص إذا وصل هذا المخصص نسبة 50% من رأس المال الصادر والمدفوع. وقد أوصى مجلس الإدارة للسادة المساهمين بتحويل مبلغ 9.4 مليون دينار بحريني من الارباح المستبقاة للاحتياطي القانوني للوصول إلى نسبة 50% من رأس المال الصادر.

ب) الإحتياطي العام

تم عمل هذا الإحتياطي وفقاً للنظام الأساسي الخاص بالمجموعة، وهو ما يؤكد إلتزام المساهمين تجاه تعزيز قاعدة رأس المال.

ج) إحتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغيرات التراكمية في القيمة العادلة لأدوات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كما يشمل احتياطي القيمة العادلة حصة المجموعة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة.

د) احتياطي الهبات والتبرعات

بناءً على توصيات مجلس الإدارة، وموافقة المساهمين، يتم تحويل مبلغ من أرباح العام إلى هذا الاحتياطي. ويمثل هذا الاحتياطي مبالغ الهبات والتبرعات غير المستخدمة، التي تم الموافقة عليها من قبل المساهمين.

هـ) علاوة أصدار

بموجب نظام حوافز الموظفين بالأسهم، قامت المجموعة بتخصيص أسهم بأسعار السوق، مما نتج عنه زيادة علاوة الإصدار بمبلغ 0.9 مليون دينار بحريني (2020: 1.6 مليون دينار بحريني).

23. التخصيصات المقترحة

تم اقرار تخصيصات عام 2020 في آخر اجتماع للجمعية العمومية السنوي والمنعقد بتاريخ 24 مارس 2021.

24. إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد

أ) إيرادات الفوائد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
قروض وسلفيات لغير البنوك	**98.4**	95.5
قروض وسلفيات للبنوك	**1.5**	2.6
سندات الخزينة	**5.0**	8.9
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**3.9**	3.5
أوراق مالية إستثمارية	**44.5**	53.9
	153.3	164.4

ب) مصروفات الفوائد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ودائع العملاء	**26.7**	37.0
إيداعات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**5.1**	9.5
قروض بموجب إتفاقيات إعادة الشراء	**1.0**	1.9
	32.8	48.4

25. صافي إيرادات الرسوم والعمولات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
صافي رسوم وعمولات على القروض والسلفيات	**6.3**	4.2
صافي رسوم وعمولات على الأنشطة المتعلقة بالتمويلات التجارية	**2.5**	2.4
صافي عمولات على بطاقات	**1.3**	0.3
رسوم وعمولات أخرى	**4.6**	3.6
مطروحاً: مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى	**(0.9)**	(0.1)
	13.8	10.4

26. إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ربح على أوراق مالية محتفظ بها للمتاجرة، وصرف العملات الأجنبية والمشتقات	**7.6**	6.2
ربح على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**4.2**	3.5
ربح على القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**1.1**	-
إيرادات أخرى من الأنشطة الأساسية	**12.9**	9.7
دخل أرباح الأسهم	**2.4**	3.2
إيرادات أخرى	**1.3**	8.6
إيرادات أخرى من الأنشطة غير الأساسية	**3.7**	11.8
	16.6	21.5

27. تكلفة الموظفين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
رواتب وعلاوات ومكافآت أداء	**28.6**	29.6
الضمان الإجتماعي ومكافأة نهاية الخدمة	**2.8**	2.7
السكن ومزايا أخرى	**6.3**	6.6
أخرى	**0.8**	0.6
	38.5	39.5

28. مصروفات تشغيلية أخرى

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
استهلاك وإطفاء	**6.7**	4.8
مصروفات المعدات	**6.0**	4.2
استهلاك وإطفاء ومصروفات المعدات	**12.7**	9.0
مصروفات الاتصالات	**4.4**	3.5
رسوم مهنية	**4.4**	3.1
مصروفات المباني	**4.2**	4.8
مصروفات رخص تنظيمية، وبرنامج حماية الودائع، وضريبة القيمة المضافة	**3.8**	4.1
مصروفات الإعلانات والعلاقات العامة	**2.0**	1.8
مصروفات اخرى	**4.5**	4.4
مصروفات تشغيلية أخرى	**23.3**	21.7
	36.0	30.7

29. صافي المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
دولار أمريكي (فترات طويلة) - غير مغطاة	**91.3**	362.7
درهم إماراتي (فترات طويلة) - غير مغطاة	**30.3**	14.9
ريال سعودي (فترات طويلة) - غير مغطاة	**15.5**	(24.8)

جميع العملات أعلاه ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدينار البحريني. لم يكن لدى المجموعة أي صافي تعرض جوهري كما في 31 ديسمبر 2021 أو 31 ديسمبر 2020.

30. الأطراف ذوي العلاقة

بعض الأطراف ذوي العلاقة بالمجموعة (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم والشركات التي هم مالكين رئيسيين لها وأعضاء الإدارة التنفيذية والشركات الزميلة) هم زبائن للمجموعة في سياق العمل الاعتيادي. تمت المعاملات مع هؤلاء الأطراف على أسس تجارية بحتة. أعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين هم الذين لديهم السلطة والمسئولية تجاه التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة. وبالتحديد هؤلاء الأشخاص هم الرئيس التنفيذي والأشخاص الذين يتبعون له مباشرة. شملت الأرصدة الجوهرية الخاصة بالمعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة في نهاية العام والمعاملات التي تمت معهم خلال العام مع المجموعة مايلي:

حسب تعريفات معيار المحاسبة الدولي رقم (24)، تعرّف المجموعة كجهة مرتبطة بالحكومة وذلك لأن أهم المساهمين هم جهات مملوكة للحكومة. بالإضافة للأرصدة الحكومية الموضحة أدناه، تقوم المجموعة بمنح تمويلات تجارية وإدارة سيولة وخدمات مصرفية أخرى، في سياق الأعمال الاعتيادية، للعديد من الجهات الشبه حكومية والشركات المملوكة للحكومة في مملكة البحرين.

كما في 31 ديسمبر بملايين الدنانير البحرينية	**مساهم رئيسي وشركات ذات علاقة**		**أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية**		**شركات زميلة**	
	2021	2020	**2021**	2020	**2021**	2020
قروض وسلفيات	**236.3**	232.0	**4.3**	5.7	**-**	-
سندات الخزينة وأوراق مالية إستثمارية	**1,370.4**	1,339.0	**-**	-	**27.2**	36.7
ودائع الزبائن	**187.9**	235.2	**22.5**	28.7	**5.7**	6.0
مطلوبات طارئة لإلتزامات غير قابلة للنقض وضمانات وإلتزامات أخرى	**46.0**	91.6	**26.0**	26.6	**-**	-

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر بملايين الدنانير البحرينية	**2021**	2020	**2021**	2020	**2021**	2020
تسهيلات قروض	**113.3**	286.4	**3.4**	0.9	**-**	-
سداد قروض	**114.8**	277.8	**1.3**	0.9	**-**	-
صافي الزيادة / (النقص) في السحب على المكشوف	**5.8**	(67.2)	**(3.5)**	(1.1)	**-**	-
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم مشتراه	**870.4**	803.0	**-**	-	**-**	-
استحقاق/ بيع سندات الخزينة وسندات دين وأسهم	**839.0**	1,049.0	**-**	-	**-**	-
مصروفات رأسمالية	**-**	-	**1.0**	2.5	**-**	0.1
إيرادات الفوائد	**62.1**	72.4	**0.3**	0.4	**-**	-
مصروفات الفوائد	**0.9**	3.0	**0.2**	0.4	**-**	-
حصة البنك في أرباح شركات زميلة	**-**	-	**-**	-	**1.1**	1.0
دخل أرباح أسهم	**1.9**	0.9	**-**	-	**-**	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ورسوم حضور لجان المجلس	**0.2**	0.2	**0.4**	0.3	**-**	-
مزايا للموظفين قصيرة الأجل	**-**	-	**3.5**	3.8	**-**	-
مزايا تقاعدية	**-**	-	**0.3**	0.3	**-**	-
مصروفات تشغيلية أخرى	**2.2**	1.9	**2.3**	2.4	**0.6**	0.3

30. الأطراف ذوي العلاقة (تتمة)

خلال السنة، لم يتم احتساب مخصص صافي لانخفاض القيمة (2020: مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ 6.9 مليون دينار بحريني) مقابل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذوي العلاقة.

تمت الموافقة على بعض المعاملات من قبل مجلس الإدارة بموجب المادة رقم 189(ب) من قانون الشركات التجارية في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، حيث كان لرئيس مجلس الإدارة، أوأعضاء المجلس، أو المدراء مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المعاملات.

31. أصول تحت الإدارة

الاصول تحت الإدارة الخاصة بالزبائن والتي ليس للمجموعة حق قانوني فيها لا يتم تضمينها في بيان المركز المالي. كما في تاريخ 31 ديسمبر 2021، بلغت الأصول تحت الإدارة 134.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 104.4 مليون دينار بحريني).

32. التوزيع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر	**الموجودات**		**المطلوبات**		**بنود خارج الميزانية العمومية**	
بملايين الدنانير البحرينية	**2021**	2020	**2021**	2020	**2021**	2020
دول مجلس التعاون الخليجي	**4,367.7**	4,213.8	**3,905.9**	3,681.3	**2,841.5**	2,918.1
الولايات المتحدة الأمريكية	**133.5**	84.2	**24.2**	27.0	**58.9**	196.6
أوروبا	**7.9**	62.9	**43.7**	73.7	**1,874.3**	727.0
باقي دول العالم	**26.5**	0.5	**26.5**	53.1	**4.3**	27.3
	4,535.6	4,361.4	**4,000.3**	3,835.1	**4,779.0**	3,869.0

تشمل البنود خارج الميزانية العمومية على مطلوبات طارئة، والتزامات مصرفية، ومشتقات، وعقود صرف عملات أجنبية آجلة.

33. التوزيع القطاعي

كما في 31 ديسمبر	**الموجودات**		**المطلوبات**		**بنود خارج الميزانية العمومية**	
بملايين الدنانير البحرينية	**2021**	2020	**2021**	2020	**2021**	2020
حكومة / سيادية	**1,667.8**	1,520.6	**339.8**	308.6	**366.2**	110.7
الصناعة والتجارة	**376.6**	338.2	**211.8**	174.3	**188.8**	167.6
بنوك ومؤسسات مالية	**579.2**	608.8	**728.5**	585.1	**3,965.0**	3,385.6
بناء	**220.7**	166.4	**107.6**	217.8	**86.6**	122.1
شخصي	**1,316.6**	1,166.5	**2,157.3**	2,141.0	**97.7**	59.3
أخرى	**374.7**	560.9	**455.3**	408.3	**74.7**	23.7
	4,535.6	4,361.4	**4,000.3**	3,835.1	**4,779.0**	3,869.0

تشمل البنود خارج الميزانية العمومية على مطلوبات طارئة، والتزامات مصرفية، ومشتقات، وعقود صرف عملات أجنبية آجلة.

34. تمركز مخاطر الإئتمان

فيما يلي تمركز مخاطر الإئتمان حسب القطاعات وحسب التوزيع الجغرافي:

أ) حسب القطاعات:

بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2021**	**حكومات/ البحرين**	**جهات سيادية دول أخرى**	**الصناعة/ التجارة**	**بنوك/ مؤسسات مالية**	**بناء**	**شخصي**	**أخرى**	**المجموع**
الموجودات								
أرصدة لدى البنوك المركزية	**-**	**-**	**-**	**79.3**	**-**	**-**	**-**	**79.3**
سندات الخزينة	**215.7**	**10.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**225.7**
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**-**	**12.3**	**-**	**282.1**	**-**	**-**	**-**	**294.4**
قروض وسلفيات	**229.1**	**50.2**	**363.3**	**97.8**	**197.2**	**1,245.0**	**213.2**	**2,395.8**
أوراق مالية إستثمارية - سندات دين	**1,114.6**	**23.5**	**-**	**17.0**	**-**	**-**	**10.1**	**1,165.2**
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	**12.0**	**0.4**	**1.9**	**4.2**	**0.3**	**19.6**	**38.5**	**76.9**
مجموع الموجودات	**1,571.4**	**96.4**	**365.2**	**480.4**	**197.5**	**1,264.6**	**261.8**	**4,237.3**
المطلوبات الطارئة والإلتزامات البنكية	**107.6**	**-**	**175.3**	**72.1**	**86.6**	**40.0**	**74.7**	**556.3**
المشتقات (تكلفة الإستبدال)	**0.7**	**-**	**-**	**33.4**	**-**	**-**	**-**	**34.1**

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	حكومات/ البحرين	جهات سيادية دول أخرى	الصناعة/ التجارة	بنوك/ مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
الموجودات								
أرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	77.9	-	-	-	77.9
سندات الخزينة	226.6	10.1	-	-	-	-	-	236.7
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	335.4	-	-	-	335.4
قروض وسلفيات	159.2	-	329.7	73.3	165.3	1,106.5	339.1	2,173.1
أوراق مالية إستثمارية - سندات دين	1,075.4	34.6	-	17.2	-	-	11.7	1,138.9
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	14.4	0.3	1.3	3.6	0.3	7.3	68.0	95.2
مجموع الموجودات	1,475.6	45.0	331.0	507.4	165.6	1,113.8	418.8	4,057.2
المطلوبات الطارئة والإلتزامات البنكية	110.9	-	136.2	67.3	122.2	40.5	23.8	500.9
المشتقات (تكلفة الإستبدال)	2.5	-	-	39.3	-	-	-	41.8

الأرصدة كما في نهاية السنة تمثل الوضع خلال السنة، ولهذا لم يتم الإفصاح عن متوسط المبالغ بشكل منفصل.

34. تمركز مخاطر الإئتمان (تتمة)

المبالغ المذكورة أعلاه تشتمل على بعض التعرضات للزبائن والأطراف المقابلة، وهي تفوق نسبة 15% من قاعدة رأسمال المجموعة. وهذه التعرضات إما أنها قد حظيت بموافقة مصرف البحرين المركزي، أو أنها تعرضات معفاة حسب سياسة مصرف البحرين المركزي بالنسبة للتعرضات الكبيرة. ويبين الجدول التالي تفاصيل هذه التعرضات كما في 31 ديسمبر 2021:

الزبون	نوعية الزبون	مجموع التعرضات
زبون أ	سيادي	**1,317.1**
زبون ب	جهة ذات صلة حكومية	**171.1**
زبون ج	جهة ذات صلة حكومية	**130.2**
زبون د	بنك مركزي	**110.8**

34. تمركز مخاطر الإئتمان (تتمة)

ب) حسب التوزيع الجغرافي:

بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2021**	**دول مجلس التعاون الخليجي**	**الولايات المتحدة الأمريكية**	**أوروبا**	**باقي دول العالم**	**المجموع**
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	**79.3**	**-**	**-**	**-**	**79.3**
سندات الخزينة	**225.7**	**-**	**-**	**-**	**225.7**
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**224.1**	**65.8**	**4.2**	**0.3**	**294.4**
قروض وسلفيات	**2,311.8**	**57.5**	**0.7**	**25.8**	**2,395.8**
أوراق مالية استثمارية	**1,163.3**	**1.9**	**-**	**-**	**1,165.2**
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	**65.5**	**8.3**	**2.8**	**0.3**	**76.9**
مجموع الموجودات	**4,069.7**	**133.5**	**7.7**	**26.4**	**4,237.3**
المطلوبات المحتملة والالتزامات البنكية	**543.3**	**-**	**8.7**	**4.3**	**556.3**
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	**2.4**	**-**	**31.7**	**-**	**34.1**

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	77.9	-	-	-	77.9
سندات الخزينة	236.7	-	-	-	236.7
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	290.3	10.4	34.3	0.4	335.4
قروض وسلفيات	2,079.5	66.9	26.6	0.1	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	1,133.1	5.8	-	-	1,138.9
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	92.3	1.1	1.8	-	95.2
مجموع الموجودات	3,909.8	84.2	62.7	0.5	4,057.2
المطلوبات المحتملة والالتزامات البنكية	464.4	0.1	31.5	4.9	500.9
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	4.1	-	37.6	0.1	41.8

35. مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. صافي إيرادات الفوائد سيتأثر نتيجة لتذبذب أسعار الفائدة، وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات. ولهذا فإن هدف المجموعة هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداتها ومطلوباتها، وفي نفس الوقت إعداد نفسها وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

يعتبر مدير الخزينة مسئولاً بصفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام لتتم مراجعتها من قبل الإدارة العليا بالمجموعة، كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

تهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكلة المحافظ المضمنة وغير المضمنة في بيان المركز المالي. وتستخدم المجموعة وسائل مختلفة لقياس وإدارة تعرضها إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما تستخدم المجموعة التحليل الزمني من أجل قياس حساسية أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره 1% في العائد، ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتستخدم المجموعة تحليل فجوات أسعار الفائدة لقياس تأثر أرباحها السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات ومراكز الأدوات المالية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

تدرج الموجودات والمطلوبات على سلم الاستحقاق حسب تواريخ إعادة التسعير التعاقدية المتبقية أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أسبق. وتدرج ودائع العملاء التي لا تخضع لتواريخ محددة لإعادة تسعيرها أو استحقاقها لتسلسل الاستحقاق وذلك حسب تقدير المجموعة لإعادة تسعير هذه الودائع.

35. مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

يبين الجدول التالي لمحة عن إعادة التسعير ومعدل الفائدة الفعلي لفئات الموجودات والمطلوبات المختلفة:

بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2021**	**معدل الفائدة الفعلي %**	**لغاية 3 شهور**	**6-3 شهر**	**12-6 شهر**	**5-1 سنوات**	**أكثر من 5 سنوات**	**غير متأثر بمعدل الفائدة**	**المجموع**
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	123.0	123.0
سندات الخزينة	%2.0	67.1	59.5	99.1	-	-	-	225.7
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	%0.8	215.6	-	-	-	-	78.8	294.4
قروض وسلفيات	%4.6	633.7	220.3	134.4	847.0	560.4	-	2,395.8
أوراق مالية استثمارية	%4.1	27.4	5.8	123.6	759.7	248.7	93.4	1,258.6
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	120.5	120.5
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	64.0	64.0
شهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	-	-	-	-	53.6	53.6
مجموع الموجودات		**943.8**	**285.6**	**357.1**	**1,606.7**	**809.1**	**533.3**	**4,535.6**
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	%1.2	400.5	12.4	10.9	33.7	-	60.5	518.0
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	%0.7	64.2	27.7	129.7	-	-	-	221.6
ودائع العملاء	%1.0	1,130.3	304.0	206.9	29.3	-	1,513.7	3,184.2
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	76.5	76.5
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	535.3	535.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**1,595.0**	**344.1**	**347.5**	**63.0**	**-**	**2,186.0**	**4,535.6**
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي		**(651.2)**	**(58.5)**	**9.6**	**1,543.7**	**809.1**	**(1,652.7)**	**-**
فجوة معدل الفائدة للبنود الغيرالمضمنة في بيان المركز المالي		**1,206.0**	**(184.7)**	**62.3**	**(698.1)**	**(385.5)**	**-**	**-**
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة		**554.8**	**311.6**	**383.5**	**1,229.1**	**1,652.7**	**-**	**-**

35. مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	معدل الفائدة الفعلي %	لغاية 3 شهور	6-3 شهر	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	125.5	125.5
سندات الخزينة	%2.7	187.7	49.0	-	-	-	236.7	236.7
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	%1.1	308.0	-	-	-	-	27.4	335.4
قروض وسلفيات	%4.8	604.3	146.4	144.5	843.2	434.7	-	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	%4.5	274.0	43.8	20.1	635.8	165.2	92.5	1,231.4
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	149.2	149.2
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	55.7	55.7
شهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	-	-	-	-	54.4	54.4
مجموع الموجودات		1,374.0	239.2	164.6	1,479.0	599.9	504.7	4,361.4
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	%2.0	439.2	33.3	22.1	11.8	-	38.1	544.5
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	%1.2	75.1	-	37.8	-	-	-	112.9
ودائع العملاء	%1.4	1,469.7	135.6	129.8	45.2	-	1,304.0	3,084.3
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	93.4	93.4
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	526.3	526.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,984.0	168.9	189.7	57.0	-	1,961.8	4,361.4
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي		(610.0)	70.3	(25.1)	1,422.0	599.9	(1,457.1)	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغيرالمضمنة في بيان المركز المالي		1,316.2	(14.3)	-	(565.9)	(736.0)	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة		706.2	762.2	737.1	1,593.2	1,457.1	-	-

36. مخاطر السوق

أ) تستخدم المجموعة طريقة موحدة لتخصيص رأسمال لمخاطر السوق.

يبين الجدول التالي متطلبات رأس المال كما في 31 ديسمبر

نوع الخطر بملايين الدنانير البحرينية	**2021**	2020
مخاطر اسعار الفائدة	**2.1**	1.8
مخاطر صرف العملات الأجنبية	**0.1**	0.1
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق	**2.2**	1.9
المضاعف	**12.5**	12.5
مخاطر السوق الموزونة حسب الطريقة الموحدة	**27.5**	23.8

ب) إن الخطر الرئيسي الذي تتعرض له محافظ المجموعة هو خطر الخسارة من التذبذبات في التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نظراً للتغييرات في معدلات أسعار الفوائد في السوق. تعزز المجموعة عملية إدارة مخاطر أسعار الفوائد من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة إلى صدمة أسعار الفائدة من ٢٠٠ نقطة أساسية زيادة/انخفاض. وفيما يلي تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار فوائد السوق (وذلك بافتراض عدم وجود حركة غير منتظمة في منحنيات العوائد ووجود توازن دائم في وضع الميزانية العمومية):

	2021		2020	
بملايين الدنانير البحرينية	**200 نقطة أساسية زيادة موازية**	**200 نقطة أساسية انخفاض موازي**	200 نقطة أساسية زيادة موازية	200 نقطة أساسية انخفاض موازي
كما في 31 ديسمبر	**(0.2)**	**0.2**	(6.6)	6.6
المتوسط للسنة	**(1.8)**	**1.8**	(4.6)	4.6
الحد الأدنى للسنة	**(0.2)**	**0.2**	(1.9)	1.9
الحد الأقصى للسنة	**(7.5)**	**7.5**	(7.0)	7.0

ج) تحتفظ المجموعة باستثمارات في أسهم مدرجة كجزء من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية. إن مخاطر الأسهم تكمن في احتمال تأثير عكسي ناتج عن حركات في أسعار أسهم معينة أو حركة سوق الأسهم بشكل عام. تقوم المجموعة بإدارة هذا الخطر عن طريق التنوع في الاستثمار من حيث التوزيع الجغرافي والتمركز القطاعي.

تتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بأنشطة غير المتاجرة بشكل عام من قبل قسم الخزينة، الذي يستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات لدى البنوك، والودائع من البنوك، والأدوات المشتقة من أجل إدارة الوضع العام الناشئ عن أنشطة المجموعة الخاصة بغير المتاجرة. يتضمن الإيضاح رقم (20) تفصيلاً لاستخدام المشتقات من أجل إدارة مخاطر معدلات الفائدة.

37. المعلومات القطاعية

تنقسم المجموعة إلى عدة وحدات عمل إستراتيجية رئيسية وذلك من أجل الأغراض الإدارية. هذه الوحدات هي: وحدة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات الاستثمارية المصرفية، والفروع الخارجية، والخزينة، وأسواق رأس مال، وإدارة الثروات. وحدات العمل الاستراتيجية هذه، هي الأساس الذي يتم من خلاله إعداد التقارير المتعلقة بالقطاعات التشغيلية.

تقوم وحدات العمل الاستراتيجية المتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد والأعمال المصرفية بتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتعددة لعملاء المجموعة في البحرين. تتميز كل وحدة عمل عن غيرها على أساس نوعية الزبائن. فوحدة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة تقدم المنتجات والخدمات المصرفية للأشخاص والشركات، وتقدم وحدة الأعمال للشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية خدماتها للحكومات وللشركات الكبيرة.

أما وحدات العمل الاستراتيجية المتعلقة بالخزينة، وأسواق رأس المال وإدارة الثروات والاستثمار، فهي تملك المسئولية العامة عن إدارة السيولة، وأسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر السوق والاستثمار. أما وحدات الفروع الخارجية، فتوفر منتجات وخدمات مصرفية متعددة لعملاء المجموعة خارج البحرين.

فيما يلي المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات التشغيلية:

بملايين الدنانير البحرينية **للسنة المنتهية في 31 ديسمبر**	**خدمات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة**		**الشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية**		**الفروع الخارجية**		**الخزينة، أسواق المال، وإدارة الثروات والاستثمار**		**المجموع**	
	2021	2020	**2021**	2020	**2021**	2020	**2021**	2020	**2021**	2020
إيرادات فوائد	**79.3**	75.7	**19.2**	20.9	**1.7**	1.6	**53.1**	66.2	**153.3**	164.4
مصروفات الفوائد	**(25.0)**	(35.8)	**(3.4)**	(5.2)	**(0.6)**	(0.4)	**(3.8)**	(7.0)	**(32.8)**	(48.4)
إيرادات/ (مصروفات) الفوائد بين القطاعات	**23.1**	29.0	**2.5**	1.2	**0.2**	0.1	**(25.8)**	(30.3)	**-**	-
صافي إيرادات الفوائد	**77.4**	68.9	**18.3**	16.9	**1.3**	1.3	**23.5**	28.9	**120.5**	116.0
صافي الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى	**8.6**	8.2	**8.0**	7.5	**1.7**	1.6	**12.1**	14.6	**30.4**	31.9
مجموع الدخل التشغيلي الناتج	**86.0**	77.1	**26.3**	24.4	**3.0**	2.9	**35.6**	43.5	**150.9**	147.9
النتائج	**35.3**	33.5	**16.4**	4.0	**(5.7)**	(10.9)	**20.0**	35.6	**66.0**	62.2
مصروفات مؤسسية غير مخصصة									**(11.0)**	(11.5)
ربح السنة									**55.0**	50.7

37. المعلومات القطاعية (تتمة)

معلومات أخرى	**خدمات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة**		**الشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية**		**الفروع الخارجية**		**الخزينة، أسواق المال، وإدارة الثروات**		**المجموع**	
بملايين الدنانير البحرينية	**2021**	2020	**2021**	2020	**2021**	2020	**2021**	2020	**2021**	2020
كما في 31 ديسمبر										
الموجودات القطاعية	**1,584.9**	1,434.2	**1,177.2**	1,059.9	**132.7**	100.6	**1,640.8**	1,766.7	**4,535.6**	4,361.4
المطلوبات القطاعية وحقوق الملكية	**2,687.4**	2,742.2	**1,177.4**	1,010.0	**102.9**	49.2	**567.9**	560.0	**4,535.6**	4,361.4
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر										
استهلاك وإطفاء السنة	**4.1**	2.9	**1.0**	0.6	**0.7**	0.4	**0.9**	0.9	**6.7**	4.8
مخصص انخفاض قيمة الأصول	**3.5**	3.7	**9.5**	14.6	**2.8**	8.6	**6.7**	1.1	**22.5**	28.0

تحمّل الإيرادات والمصروفات القطاعية مباشرة على وحدات العمل الاستراتيجية. يتم توزيع رأسمال المجموعة على وحدات العمل على أساس حجم الموجودات بالنسبة لكل وحدة. كما يتم توزيع المصروفات العامة للأقسام التي تستفيد منها أكثر من وحدة عمل، على القطاعات ذات الصلة وعلى أساس مدروس.

يمثل بند إيرادات ومصروفات الفوائد بين القطاعات تكلفة الفائدة على الأموال الفائضة والتي تحول تلقائياً من كل وحدات العمل إلى قسم الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات.

38. تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة

أ) تواريخ الاستحقاق

يبين الجدول التالي تواريخ الاستحقاق لمجموع الموجودات والمطلوبات بناء على الشروط التعاقدية:

بملايين الدنانير البحرينية

كما في 31 ديسمبر 2021	**إلى 3 شهور**	**6-3 شهور**	**12-6 شهر**	**3-1 سنوات**	**5-3 سنوات**	**10-5 سنوات**	**20-10 سنة**	**أكثر من 20 سنة**	**المجموع**
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**123.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**123.0**
سندات الخزينة	**67.1**	**59.5**	**99.1**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**225.7**
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**294.4**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**294.4**
قروض وسلفيات	**511.3**	**230.3**	**154.9**	**538.7**	**370.3**	**344.4**	**202.9**	**43.0**	**2,395.8**
أوراق مالية استثمارية	**27.4**	**5.8**	**123.6**	**475.6**	**284.1**	**177.2**	**39.0**	**125.9**	**1,258.6**
استثمارات في شركات زميلة، وموجودات أخرى	**67.3**	**1.4**	**0.2**	**0.5**	**0.6**	**-**	**-**	**168.1**	**238.1**
مجموع الموجودات	**1,090.5**	**297.0**	**377.8**	**1,014.8**	**655.0**	**521.6**	**241.9**	**337.0**	**4,535.6**
المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**461.0**	**12.4**	**10.9**	**33.7**	**-**	**-**	**-**	**-**	**518.0**
قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	**64.2**	**27.7**	**129.7**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**221.6**
ودائع العملاء	**2,644.0**	**304.0**	**206.9**	**29.3**	**-**	**-**	**-**	**-**	**3,184.2**
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	**76.5**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**76.5**
حقوق الملكية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**535.3**	**535.3**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**3,245.7**	**344.1**	**347.5**	**63.0**	**-**	**-**	**-**	**535.3**	**4,535.6**

38. تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة (تتمة)

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	إلى 3 شهور	6-3 شهور	12-6 شهر	3-1 سنوات	5-3 سنوات	10-5 سنوات	20-10 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	125.5	-	-	-	-	-	-	-	125.5
سندات الخزينة	187.7	36.8	12.2	-	-	-	-	-	236.7
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	335.4	-	-	-	-	-	-	-	335.4
قروض وسلفيات	405.5	149.5	164.5	566.6	429.5	300.0	130.3	27.2	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	274.0	43.8	20.1	367.3	268.5	124.2	4.0	129.5	1,231.4
استثمارات في شركات زميلة، وموجودات أخرى	92.4	0.8	0.1	0.5	0.7	-	-	164.8	259.3
مجموع الموجودات	1,420.5	230.9	196.9	934.4	698.7	424.2	134.3	321.5	4,361.4
المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	477.3	33.3	22.1	11.8	-	-	-	-	544.5
قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	75.1	-	37.8	-	-	-	-	-	112.9
ودائع العملاء	2,773.7	135.6	129.8	45.2	-	-	-	-	3,084.3
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	93.4	-	-	-	-	-	-	-	93.4
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	526.3	526.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	3,419.5	168.9	189.7	57.0	-	-	-	526.3	4,361.4

38. تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة (تتمة)

ب) مخاطر السيولة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للمجموعة، والتزامات القروض غير المسحوبة على أساس أول التزام تعاقدي لها. تختلف التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات بشكل كبير عن هذا التحليل. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يحتفظ العملاء بأرصدة ثابتة أو متزايدة في في الودائع تحت الطلب، ولا يتوقع أن يتم سحب جميع التزامات القروض غير المسحوبة فوراً. وبالنسبة للمشتقات ذات التسويات الإجمالية المتزامنة (مثل عقود الصرف الآجلة ومقايضات العملات) فإن التدفقات النقدية القادمة (الخارجة) الاسمية غير المخصومة يتم أخذها بعين الاعتبار، بينما في حالة المشتقات التي تتم تسويتها بشكل صافٍ، فإن المبالغ الصافية قد تم أخذها بعين الاعتبار.

بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2020** **المطلوبات الغير مشتقة**	**القيمة الدفترية**	**إجمالي التدفقات النقدية القادمة/ (الخارجة)**	**أقل من 3 شهور**	**6-3 شهور**	**12-6 شهر**	**5-1 سنوات**	**أكثر من 5 سنوات**
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**518.0**	**537.7**	**479.7**	**12.4**	**10.9**	**34.7**	**-**
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	**221.6**	**241.6**	**83.5**	**27.8**	**130.3**	**-**	**-**
ودائع العملاء	**3,184.2**	**3,186.4**	**2,658.8**	**290.2**	**208.0**	**29.4**	**-**
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	**3,923.8**	**3,965.7**	**3,222.0**	**330.4**	**349.2**	**64.1**	**-**
المطلوبات المشتقة							
المتاجرة: تدفقات خارجة	**-**	**1,140.2**	**841.0**	**89.8**	**129.8**	**79.6**	**-**
المتاجرة: تدفقات داخلة	**1.8**	**1,136.6**	**838.7**	**89.6**	**129.3**	**79.0**	**-**
مجموع المطلوبات المشتقة	**1.8**	**2,276.8**	**1,679.7**	**179.4**	**259.1**	**158.6**	**-**
الالتزامات البنكية	**-**	**-**	**(185.6)**	**(4.5)**	**(6.1)**	**(27.0)**	**223.2**
ضمانات مالية	**-**	**(36.4)**	**(21.1)**	**(1.9)**	**(7.2)**	**(6.2)**	**-**

نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 تبلغ 136% (31 ديسمبر 2020: 145%)، بينما استقر متوسط نسبة تغطية السيولة للربع الرابع للسنة عند 308% (31 ديسمبر 2020: 295%). تواصل المجموعة الالتزام بالحد الأدنى المطلوب لنسبة السيولة التنظيمية، كما تلتزم بالحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال. تم الإفصاح عن المزيد من التفاصيل حول نسبة صافي التمويل المستقر في إيضاح 9). تفاصيل أكثر عن نسبة صافي التمويل المستقر موضحة في إيضاح (39).

38. تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة (تتمة)

ب) مخاطر السيولة (تتمة)

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020 المطلوبات الغير مشتقة	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية القادمة/ (الخارجة)	أقل من 3 شهور	6-3 شهور	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	544.5	545.6	477.8	33.3	22.3	12.2	-
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	112.9	113.8	75.2	0.1	38.5	-	-
ودائع العملاء	3,084.3	3,098.1	2,784.5	136.7	131.6	45.3	-
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	3,741.7	3,757.5	3,337.5	170.1	192.4	57.5	-
المطلوبات المشتقة							
المتاجرة: تدفقات خارجة	-	1,850.3	1,495.2	139.3	53.2	162.6	-
المتاجرة: تدفقات داخلة	3.3	1,850.2	1,489.3	146.0	53.0	161.9	-
مجموع المطلوبات المشتقة	3.3	3,700.5	2,984.5	285.3	106.2	324.5	-
الالتزامات البنكية	-	-	(222.6)	-	-	-	222.6
ضمانات مالية	-	(40.2)	(17.6)	(5.4)	(7.3)	(9.7)	(0.2)

39. نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف الرئيسي لنسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة النظام المصرفي، من خلال تحسين محفظة تمويل البنوك من خلال ضمان مستوى كاف من التمويل المستقر فيما يتعلق بالموجودات والالتزامات. بالتالي، فإن نسبة صافي التمويل المستقر تحفز البنوك في الاعتماد على التمويل من مصادر مستقرة والقروض طويلة الأجل، بغرض التقليل من مخاطر الاضطرابات، والتي من الممكن أن تؤثر على وضع سيولة البنك.

يتطلب من البنوك الوفاء بالحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر والبالغة 100% على أساس مستمر. تم تخفيف هذه النسبة إلى 80% نتيجة للضغوط في النظام المصرفي بعد تفشي جائحة الكورونا، ومع ذلك، لا تزال مجموعة بنك البحرين الوطني تسعى للحفاظ على المتطلب الأصلي الأعلى البالغ 100%.

الأسباب الرئيسية وراء التمويل المستقر المتاح القوي للمجموعة هي قاعدة رأس المال السليمة (18% من التمويل المستقر المتاح للمجموعة)، ومحفظة الودائع الكبيرة مع مساهمات قوية من قطاع شركات التجزئة والأعمال الصغيرة (67% من التمويل المستقر المتاح للمجموعة) والودائع الضخمة للشركات الكبيرة والحكومات (15% من التمويل المستقر المتاح للمجموعة).

غالبية محفظة الأوراق المالية الاستثمارية للمجموعة مصنفة كموجودات سائلة عالية الجودة. الأوراق المالية السائلة عالية الجودة الخاصة بالمجموعة تمثل نسبة 28% من التمويل المستقر المطلوب للمجموعة قبل تطبيق الترجيحات ذات العلاقة. القروض المقدمة للمؤسسات المالية في شكل قروض أو إيداعات كانت في الغالب قصيرة الأجل بطبيعتها، مما تتطلب مستوى أدنى من التمويل المطلوب، حيث أن 86% من القروض المقدمة للمؤسسات المالية هي في وعاء الاستحقاق لفترة 0-6 أشهر.

إن نسبة صافي التمويل المستقر كما في 31 ديسمبر 2021 والبالغة 136% هي أقل بنسبة 9% على ما كانت عليه في 31 ديسمبر 2020. إن الزيادة بنسبة 2% في التمويل المستقر المتاح الناتجة من الزيادة بنسبة 10% في التمويل بالجملة، قد تم مقاصتها جزئياً بزيادة بنسبة 9% في التمويل المستقر المطلوب ذلك بعد الزيادة بنسبة 17% في القروض والإيداعات لدى المؤسسات المالية والزيادة بنسبة 8% في القروض للشركات، والشركات الصغيرة، وعملاء قطاع التجزئة، ولجهات سيادية.

تم عرض تفاصيل إضافية حول احتساب نسبة صافي التمويل المستقر في الجداول التالية.

	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2021**	**بدون تاريخ استحقاق محدد**	**أقل من 6 أشهر**	**أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة**	**أكثر من سنة واحدة**	**مجموع القيمة الموزونة**
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	**563.4**	**-**	**-**	**26.3**	**589.7**
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	**-**	**588.8**	**8.1**	**1.7**	**568.8**
ودائع أقل استقراراً	**-**	**1,603.7**	**113.9**	**22.2**	**1,568.0**
تمويلات بالجملة:					
تمويلات أخرى بالجملة	**-**	**1,305.7**	**228.8**	**29.2**	**473.0**
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	**-**	**96.8**	**-**	**7.5**	**7.5**
مجموع التمويل المستقر المتاح					**3,207.0**

39. نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	-	-	-	-	**76.2**
قروض وأوراق مالية منتجة:					
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من غير المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	**287.5**	**4.8**	**41.8**	**87.3**
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات من غير المؤسسات المالية والقروض للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام:	-	**428.3**	**94.0**	**1,493.3**	**1,530.6**
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	**220.3**	**143.2**
رهونات سكنية منتجة، منها:					
- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	**51.0**	**33.1**
أوراق مالية غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة	-	**6.8**	**146.4**	**37.6**	**110.1**
موجودات أخرى:					
المطلوبات المشتقة لنسبة صافي التمويل المستقر	-	**2.2**	-	-	**2.2**
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	**319.1**	-	-	-	**319.1**
بنود خارج الميزانية العمومية	-	-	-	-	**51.5**
مجموع التمويل المستقر المطلوب					**2,353.3**
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					**%136**

39. نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

بملايين الدنانير البحرينية 31 ديسمبر 2020	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة) بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	555.3	-	-	21.1	576.3
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	595.4	7.1	4.4	576.8
ودائع أقل استقراراً	-	1,562.7	109.7	40.7	1,545.9
تمويلات بالجملة:					
تمويلات أخرى بالجملة	-	1,276.3	116.0	3.4	431.8
مطلوبات أخرى:					
المطلوبات المشتقة لنسبة صافي التمويل المستقر	3.6	-	-	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	-	119.3	-	6.5	6.5
مجموع التمويل المستقر المتاح					3,137.3

39. نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	-	-	-	-	81.5
قروض وأوراق مالية منتجة:					
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من غير المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	223.5	2.3	39.7	74.4
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات من غير المؤسسات المالية والقروض للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام:	-	348.4	120.4	1,396.8	1,421.6
- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	180.9	117.6
أوراق مالية غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة	-	3.8	47.9	41.1	63.3
موجودات أخرى:					
المطلوبات المشتقة لنسبة صافي التمويل المستقر قبل طرح هامش التغيير المدرج	-	-	-	-	0.7
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	360.4	-	-	-	360.4
بنود خارج الميزانية العمومية	-	-	-	-	45.0
مجموع التمويل المستقر المطلوب					2,164.5
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					%145

40. تكلفة منافع نهاية الخدمة

يتم احتساب التزامات المجموعة لبرامج التقاعد للموظفين الذين يخضعون لأنظمة التقاعد الاجتماعي في مملكة البحرين وفروع البنك الخارجية كمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة. وقد بلغت مساهمات المجموعة لعام 2021 مبلغاً وقدره 2.2 مليون دينار بحريني (2020: 2.1 مليون دينار بحريني). ويستحق الموظفين الآخرين مكافآت نهاية الخدمة ويتم دفعها وفقاً لعقود الاستخدام أو بموجب قوانين العمل السارية. وفيما يلي الحركة في مخصص نهاية الخدمة خلال السنة.

مخصص نهاية الخدمة الحركة خلال السنة	**2021**	2020 (بملايين الدنانير البحرينية)
في 1 يناير	**2.6**	2.3
الحركة من شراء شركة تابعة	**-**	0.5
مخصص السنة	**0.7**	0.7
مدفوعات خلال السنة	**(0.6)**	(0.9)
في 31 ديسمبر	**2.7**	2.6

41. الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ مجموع الدعاوى القضائية القائمة مبلغ 20.4 مليون دينار بحريني (2020: 5.5 مليون دينار بحريني) رفعت من قبل أطراف أخرى ضد المجموعة. وبناءً على رأي المستشارين القانونيين للمجموعة حول الحكم النهائي فيما يتعلق بهذه الدعاوى، فقد تم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة حسب تقييم الإدارة.

42. الربحية والأرباح النقدية للسهم الواحد

	2021	2020 (بملايين الدنانير البحرينية)
الربح المنسوب لمساهي البنك	**53.9**	53.3
أرباح أسهم نقدية مقترحة بنسبة 20% (2020: 20%)	**37.5**	34.1
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية الصادرة (بالملايين)		
أسهم عادية كما في 1 يناير 2021	**1,702.5**	1,702.5
تأثير أسهم المنحة الصادرة خلال 2021 لسنة 2020	**170.3**	170.3
مطروحاً: أسهم لم يتم تخصيصها للموظفين	**(11.4)**	(12.3)
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية (بالملايين) كما في 31 ديسمبر	**1,861.4**	1,860.5
عائد السهم الواحد	**29 فلس**	29 فلس
الأرباح النقدية للسهم الواحد	**20 فلس**	20 فلس
توزيعات الأرباح لكل سهم عادي/ سهم منحة	**10 فلس**	10 فلس

العائد على السهم المخفض هو نفسه العائد الأساسي للسهم، نظراً لعدم وجود أي أدوات مخفضة محتملة لدى المجموعة.

43. التصنيف المحاسبي

أ) يبين الجدول التالي الإفصاح عن التصنيف المحاسبي للموجودات والمطلوبات:

بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2021**	**بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**	**بالتكلفة المطفأة**	**بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر**	**مجموع القيمة الدفترية**
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**-**	**123.0**	**-**	**123.0**
سندات الخزينة	**-**	**225.7**	**-**	**225.7**
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**-**	**294.4**	**-**	**294.4**
قروض وسلفيات	**-**	**2,395.8**	**-**	**2,395.8**
أوراق مالية استثمارية	**26.5**	**834.2**	**397.9**	**1,258.6**
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	**14.7**	**223.4**	**-**	**238.1**
مجموع الموجودات	**41.2**	**4,096.5**	**397.9**	**4,535.6**
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**-**	**518.0**	**-**	**518.0**
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	**-**	**221.6**	**-**	**221.6**
ودائع العملاء	**-**	**3,184.2**	**-**	**3,184.2**
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	**-**	**76.5**	**-**	**76.5**
مجموع المطلوبات	**-**	**4,000.3**	**-**	**4,000.3**

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2020	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالتكلفة المطفأة	بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر	مجموع القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	125.5	-	125.5
سندات الخزينة	-	236.7	-	236.7
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	335.4	-	335.4
قروض وسلفيات	-	2,173.1	-	2,173.1
أوراق مالية استثمارية	1.7	893.2	336.5	1,231.4
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	16.2	243.1	-	259.3
مجموع الموجودات	17.9	4,007.0	336.5	4,361.4
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	544.5	-	544.5
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	-	112.9	-	112.9
ودائع العملاء	-	3,084.3	-	3,084.3
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	93.4	-	93.4
مجموع المطلوبات	-	3,835.1	-	3,835.1

43. التصنيف المحاسبي (تتمة)

ب) تراتبية القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام تراتبية القيمة العادلة التالية والتي تعكس أهمية المدخلات المستخدمة في صنع القياسات.

المستوى 1: الأسعار المسعرة (غير المعدلة) في سوق نشطة للأصول والمطلوبات المماثلة.

المستوى 2: تقنيات التقييم مبنية على مدخلات يمكن رصدها إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مستمدة من الأسعار). وتتضمن هذه الفئة على أدوات تم تقييمها بسعر السوق في أسواق نشطة لأدوات مماثلة. الأسعار المسعرة لأدوات مماثلة في أسواق أقل نشاط أو أساليب تقييم أخرى. حيث جميع المدخلات المهمة يمكن رصدها من معلومات السوق.

المستوى 3: تقنيات تقييم باستخدام مدخلات لا يمكن رصدها. وتتكون هذه الفئة على أدوات تم إستخدام تقنيات تقييم غير مبنية على مدخلات يمكن رصدها وتكون هذه المداخلات ذات تأثير جوهري على تقييم هذه الأدوات.

تصنف جميع الأدوات المالية، عدا تلك التي تم الإفصاح عنها في الجدول أدناه، ضمن المستوى الثاني.

(1) قروض وسلفيات: القيمة العادلة للقروض ذات معدل فائدة العائم تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية القروض قد تم منحها وفقاً لأسعار السوق. القيمة العادلة للقروض ذات معدل فائدة الثابت، المقدرة من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها، مع أخذ الخسائر الائتمانية المتوقعة بالاعتبار بناء على الاتجاهات التاريخية، أيضا تقارب قيمتها الدفترية.

(2) ودائع العملاء: القيمة العادلة المقدرة للودائع التي لا تملك تاريخا محددا للاستحقاق، والتي تشمل ودائع لا تحمل فائدة، تعتبر مساوية لمبلغ السداد حسب الطلب، والمتمثل في القيمة الدفترية للودائع. بالنسبة للودائع ذات مواعيد الاستحقاق الثابتة والتي تحمل معدل فائدة، فإن المجموعة تقدر أن القيمة العادلة تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل وجميع الودائع بأسعار السوق.

(3) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى: تعتبر القيمة العادلة مقاربة للقيمة الدفترية نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل، واحتمال خسائر الائتمان الضئيل.

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة حسب طريقة التقييم.

بملايين الدنانير البحرينية	2021				2020			
كما في 31 ديسمبر	**المستوى 1**	**المستوى 2**	**المستوى 3**	**المجموع**	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:								
أدوات حقوق الملكية/ صناديق مدارة	-	**3.0**	-	**3.0**	-	1.7	-	1.7
سندات دين	-	**23.5**	-	**23.5**	-	-	-	-
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:								
سندات دين	**244.1**	**63.4**	-	**307.5**	245.7	-	-	245.7
أدوات حقوق الملكية	**59.4**	**-**	**31.0**	**90.4**	56.3	-	34.5	90.8
موجودات مالية مشتقة	-	**34.1**	-	**34.1**	-	41.8	-	41.8
موجودات أخرى – عقارات استثمارية	-	**14.7**	-	**14.7**	-	16.2	-	16.2
المجموع	**303.5**	**138.7**	**31.0**	**473.2**	302.0	59.7	34.5	396.2
مطلوبات مالية مشتقة	-	**0.6**	-	**0.6**	-	1.4	-	1.4

42. التصنيف المحاسبي (تتمة)

ب) تراتبية القيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول التالي الحركة في المستوى 3 من الأصول المالية خلال العام. لم يكن هناك أي تحويل بين المستوى 1 أو المستوى 2 أو المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة.

بملايين الدنانير البحرينية	أوراق مالية إستثمارية	
	2021	2020
في 1 يناير	**34.5**	11.1
شراء موجودات ضمن الشركة التابعة	**-**	27.2
بيع / شطب أصل	**-**	(2.1)
مجموع الخسائر في الدخل الشامل الآخر	**(3.5)**	(1.7)
في 31 ديسمبر	**31.0**	34.5

مجموع ربح السنة المدرج في بيان الربح أو الخسارة للموجودات/المطلوبات المصنفة ضمن المستوى 3 كما في 31 ديسمبر 2021 لا شيء (2020: لا شيء).

يتكون المستوى 3 من أسهم إستثمارية غير مسعرة وتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة المقدرة بناءاً على أحدث البيانات المالية الصادرة من الشركة المستثمر فيها. تم تحليل الحساسية للحركة في القيمة العادلة للأدوات المالية في المستوى 3 التي تتعلق بالأصول المالية على أنها غير جوهرية للدخل الشامل الآخر ومجموع حقوق الملكية.

44. متوسط الأرصدة

فيما يلي المتوسط اليومي لأرصدة السنة:

	2021	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
مجموع الموجودات	**4,472.5**	4,397.5
مجموع المطلوبات	**3,957.8**	3,892.2
مجموع حقوق الملكية	**514.7**	505.3
المطلوبات الطارئة وإلتزامات القروض غير المسحوبة	**589.5**	531.0

45. الموجودات والمطلوبات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

تم جمع حصة المجموعة في الأدوات المالية المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، وتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة:

	2021	2020
الموجودات	(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**77.6**	85.2
قروض وسلفيات، صافي	**1,092.6**	958.9
أوراق مالية إستثمارية	**318.2**	355.1
المطلوبات		
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**245.7**	207.3
ودائع الزبائن	**965.4**	894.9

المطلوبات تشمل حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار.

46. ملاءة رأس المال

تزاول المجموعة نشاطاتها كمؤسسة مالية مستقلة مقرها الرئيسي في مملكة البحرين، بالإضافة إلى شركة تابعة وفروع في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

يتم احتساب معدل ملاءة رأس المال حسب نظام بازل 3 وتعليمات مصرف البحرين المركزي، التي تتضمن مخاطر الإئتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق. تستخدم المجموعة الطريقة الموحدة لحساب مخاطر الإئتمان وطريقة المؤشر الأساسي لاحتساب مخاطر التشغيل تستخدم المجموعة الطريقة الموحدة لاحتساب مخاطر السوق.

تبين التفاصيل التالية ملاءة رأس المال كما تم احتسابها من قبل المجموعة:

كما في 31 ديسمبر	**2021**	2020
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
رأس المال العادي الفئة الأولى (CET1)	**509.8**	500.8
الفئة الأولى الإضافية	**-**	-
مجموع رأس المال العادي الفئة الأولى (CET)	**509.8**	500.8
الفئة الثانية	**26.3**	21.1
مجموع قاعدة رأس المال	**536.1**	521.9
التعرضات الموزونة للمخاطر:		
مخاطر الإئتمان	**2,103.5**	2,005.7
مخاطر السوق	**27.5**	23.8
مخاطر التشغيل	**293.2**	313.7
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر	**2,424.2**	2,343.2
معدل الفئة الأولى (CET1)	**%21.0**	%21.4
مجموع معدل ملاءة رأس المال	**%22.1**	%22.3

البنوك التقليدية ملزمة بالحفاظ على الحد الأدنى لمجموع نسبة ملاءة رأس المال والبالغة 12.5%. بالإضافة لذلك، ووفقاً لدليل قواعد مصرف البحرين المركزي، يجب على البنوك المصنفة كبنوك محلية ذات أهمية نظامية للحفاظ على نسبة امتصاص عالية للخسائر، معبراً عنها كرأس المال العادي من الفئة الأولى بنسبة 1.5% من إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر، كما يتم احتسابها لأغراض ملاءة رأس المال.

47. نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع التي يتم الاحتفاظ بها ضمن عمليات المجموعة في البحرين عن طريق قانون حماية الودائع وحسابات الأستثمار غير المقيدة الصادرعن مصرف البحرين المركزي، وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. الخطة تنطبق على جميع الحسابات المؤهلة المحتفظ بها في مكاتب المجموعة في البحرين، وتخضع لاستثناءات محددة، والحد الأقصى للمبلغ الكلي المستحق والقوانين الأخرى المتعلقة بإنشاء خطة لحماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

(المعلومات المالية الإضافية المرفقة لا تعتبر جزء من البيانات المالية الموحدة)

أثر جائحة كورونا (كوفيد – 19)

كان لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد – 19) في وقت سابق من سنة 2020 آثاراً متعددة على المجموعة، تتراوح بين ظروف السوق المجهدة إلى إجراءات المساعدة التي قدمتها الجهة التنظيمية والحكومة.

قدم مصرف البحرين المركزي، بالإضافة لحكومة مملكة البحرين، العديد من المساعدات للأفراد والشركات والبنوك البحرينية. في مارس 2020، أعلن مصرف البحرين المركزي عن تأجيل القروض لفترة ستة أشهر لجميع الأفراد والشركات البحرينية المؤهلين. وفي وقت لاحق، أصدر مصرف البحرين المركزي تعليماته للبنوك باحتساب القيمة الحالية للعجز في إيراد الفوائد (تسمى "خسائر التعديل" بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) الناتجة من هذا التأجيل مباشرة في حقوق الملكية، صافي من أي منح حكومية مستلمة. استلمت المجموعة منحاً في شكل دعم للرواتب، وتخفيض فواتير الكهرباء والماء، وتسهيلات اتفاقيات إعادة الشراء بأسعار تفضيلية. قام البنك بإعادة توجيه المنح النقدية فوراً إلى الحالات الخيرية المتعلقة بجائحة كورونا داخل مملكة البحرين، ولم يستفد البنك من هذه المنح. في وقت لاحق، أعلن مصرف البحرين المركزي عن أربعة تأجيلات إضافية للقروض اعتباراً من سبتمبر 2020 لفترة أربعة أشهر، واعتباراً من يناير 2021 لفترة ستة أشهر، واعتباراً من يوليو 2021 لفترة ستة أشهر، واعتباراً من يناير 2022 لفترة ستة أشهر. تسمح البرامج الأربعة الأخيرة للبنوك بفرض فوائد على الأقساط المؤجلة، وعلى هذا النحو لن تؤدي لتكبد أي خسائر تعديل إضافية للمجموعة.

بغرض التحييد الجزئي لآثار سداد القروض المؤجلة، قدم مصرف البحرين المركزي للبنوك إعفاءات إضافية، من خلال تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%، ومن خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي التنظيمي. تستمر مجموعة بنك البحرين الوطني بالوفاء بالمتطلبات الأصلية للحد الأدنى لنسبة السيولة، كما هو مشروح في إيضاح رقم (38)- ب وإيضاح رقم (39) من هذه البيانات المالية الموحدة.

الجدول أدناه يلخص أثر التدابير والإجراءات المختلفة وأوضاع السوق على المجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، ويشمل مخصصاً بمبلغ 6.3 مليون دينار بحريني، زيادة على النموذج الأساسي للخسائر الائتمانية المتوقعة، كإجراء احترازي مقابل المخاطر المستقبلية المتوقعة غير المحددة حالياً التي قد تواجهها المجموعة:

	صافي الربح	مجموع حقوق الملكية	مجموع الموجودات
الأرصدة الختامية وفقاً للبيانات المالية	**55.0**	**535.5**	**4,535.6**
إجراءات مصرف البحرين المركزي والحكومة			
خسائر تأجيل أقساط القروض	-	27.9	-
معاملات إعادة الشراء بأسعار تفضيلية	-	(0.6)	-
منح حكومية أخرى	-	(4.0)	-
	-	**23.3**	**-**
أوضاع السوق			
مخصصات إضافية احتياطية نتيجة لتعديلات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الأساسي	2.6	6.3	6.3
انخفاض دخل أرباح الأسهم نتيجة لتخفيض المدفوعات	1.5	1.5	-
إعادة تقييمات سلبية للأستثمارات العقارية	1.5	1.5	-
تكاليف تمويل إضافية نتيجة لشح الدولار الأمريكي	0.4	0.4	-
تخفيض أسعار الفائدة في السوق	8.8	8.8	-
انخفاض دخل بطاقات الائتمان	0.4	0.4	-
	15.2	**18.9**	**6.3**
الأرصدة المقدرة عدا أثر جائحة الكورونا (كوفيد – 19)	**70.2**	**577.5**	**4,541.9**